

الكتاب الإلكتروني

العدد الأول - أفريل 2015

دولة المؤسسات المذرورة: جينياالوجيا الإحباط الحدائي

بقلم : نعمان العنتل



دولة المؤسسات المذرّرة: جينياالوجيا الإحباط الحداثي

المؤلف

نعمان العنتل

الأصل
الكتاب

العدد الأول - أفريل 2015



الإصلاح مجلة

مجلة إلكترونية توزع مجاناً عبر البريد الإلكتروني وصفحات التواصل الاجتماعي

مدير المجلة

فيصل العشي

faycalleuch@gmail.com

العنوان الإلكتروني للمجلة:

Alislah.mag@gmail.com

الموقع الإلكتروني للمجلة:

www.alislahmag.com

صفحة الفيس بوك :

www.facebook.com/Alislahmag

www.facebook.com/mag.alislah

(1)



إنّ القواعد الأساسية لثقافة ما، وهي التي تحكم لغتها وصورها الحسّية وتبادلاتها وتقنياتها وقيمتها وتناسق ممارستها، تحدّد منذ البداية لكلّ إنسان النّظم التّجريبية التي يلتزم بها ويوجد فيها. ومن جهة أخرى، فالنّظريات العلميّة والتّأويلات الفلسفية تقوم ببيان أسباب وجود النّظام والقانون العامّ الذي يخضع له والمبدأ الذي يوضّح بدوره لماذا كان هذا النّظام دون غيره، إلّا أنّه، بين هاتين المنطقتين المتباعدتين، يطفئ مجال وسيط لا يقلّ أهمّية عن الأوّلين، إنّه يبدو أكثر غموضاً وتداخلاً، فهو بالتّالي أشدّ استعصاءً منهما على التّحليل.

هكذا تنتقل النّقافة تدريجيّاً، بالنّظم التّجريبية التي تحدّد قواعدها الأوّلية، لتؤسّس مسافة أولى تفصلها عنها وتفقد شفافيتها الأساسية. وعلى قاعدة الوضعية تتكوّن، في عمق هذا النّظام، النّظريات العامّة لنظام الأشياء والتّأويلات التي تستدعيها.

هذه التّجربة هي التي نريد إخضاعها للتّحليل ونريد، بالتّبعيّة، معرفة مصيرها في الحضارة الغربيّة التي أبرزت أنّه كان ثمّة نظام يحكمها وأنّ قواعد هذا النّظام هي التي تمنح للتّبادلات قوانينها ولعبارات اللّغة تسلسلها وقيمتها المميّزة.

هذا التّحليل لا يعتمد تاريخ الأفكار أو العلوم بل إنّه دراسة تبذل جهداً كبيراً للتّنقيب عن الأسباب الأولى التي جعلت من هذه المعرفة أو تلكم النّظريات ممكنة ووفق أيّ نظام تشكّل العلم وفي عمق أيّ «ما قبلي» تاريخي وفي أيّ إطار لآية وضعية positivité ظهرت الأفكار وتكوّنت العلوم وانعكست العلوم في الفلسفات وتكوّنت العقلانيات التي قد تنتكس أو تندثر فيما بعد.

تنتقل النّقافة تدريجيّاً، بالنّظم التّجريبية التي تحدّد قواعدها الأوّلية، لتؤسّس مسافة أولى تفصلها عنها وتفقد شفافيتها الأساسية. وعلى قاعدة الوضعية تتكوّن، في عمق هذا النّظام، النّظريات العامّة لنظام الأشياء والتّأويلات التي تستدعيها.



إذن، لا يتعلّق الأمر بمعارف موصوفة في مسارها التاريخي تتّجه نحو موضوعية يعرف بها العلم الغربي حالياً، ما نريد إيضاحه هو الحقل الإبيستيمولوجي الذي تقدّمه خارج كلّ خاصية ترجع به قيمته العقلانية أو كلّ الأشكال الموضوعية التي تدعّم وضعيته positivité. إنّها بالأحرى دراسة أركيولوجية.

وفي سعي لمحاصرة هذه المسألة، وهي متشابكة عناصرها، أحببنا أن نتناولها، مثلما نظر إليها الفيلسوف الفرنسي «ميشال فوكو» ونظر لمنهج جديد كان قد أسّس به لرؤية جديدة تخترق عمق الخطاب بمختلف أنماطه، وهو يتقدّم بمنهجه هذا بالاستناد إلى فلاسفة، نذكر منهم «نيتشه» وبعلم استحدث بدوره منهاجاً جديداً يعتمد النّمذجة والبراديغم. أمّا بالنسبة للمؤلّف الذي سوف نعتمده وهو «المراقبة والمعاقبة - ولادة السّجن»، فلن نكتفي باعتماد دراسة أكاديمية حوله بل نتجاوزها إلى قراءات أخرى تناسب أو تناقض رؤية «فوكو»، عسانا ندرك أنّ لفوكو امتداداً في العمق الفكري والثّقافي الذي يعقبه. فمن هو «ميشال فوكو»؟ وماذا يقدم كتاب «المراقبة والمعاقبة»؟

من هو ميشال فوكو؟

هو كاتب وفيلسوف فرنسيّ تأثر كثيراً بكتابات كل من الفلاسفة «نيتشه» و«هايدغر» و«ليفيتاوس» في صياغة فلسفته ورؤيته الفكرية القائمة على تجاوز الخطاب الإنساني أو النزعة الإنسانية من خلال العمل على تقويضها، إذ يرى «ميشال فوكو» أن النزعة الإنسانية لم تخلق لدى الإنسان سوى الأوهام والأساطير معتبراً أن الإنسان ما هو إلا مجرد انعطاف في معرفتنا، وهو اختراع حديث يعود إلى مائتي سنة^[1]. وهي هنا أي فلسفة «ميشال فوكو» تقف بالتّضاد المباشر مع الفلسفة الغربيّة القائمة على الحداثة والنزعة الإنسانية والفكر الجدي التطوري الذي يأخذ بنظر الاعتبار التاريخ والظروف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في تطور المجتمعات البشريّة، ومن ثمّ ولادة الأجهزة المفاهيمية وجميع القيم التي تدخل في مجالات المعرفة البشريّة، حيث اعتمد «فوكو» على النزعة التحليلية المعاصرة التي سادت أوروبا في الخمسينات من القرن العشرين حيث النزعة العلمية والصارمة التي تملكها، إذ اهتم كثيراً بنشأة العلوم

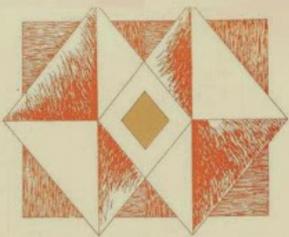
[1] عبد الرزاق الدواي، الخطاب الفلسفي المعاصر، دار الطليعة، بيروت 1992، ص 128



شكل فوكو
نزعة جديدة
ومغايرة عن سابقتها
تلغي كل المفاهيم
التي جاءت بها الحداثة
والمتمثلة بالاهتمام
بالذات والحقيقتة
والعلم والعقل
والمعرفة والإرادة
الإنسانية، وهو بذلك
يعلن موت ذلك
الإنسان، لم يعد هناك
مجال آخر للتحرر،
حيث ينساق فوكو
مع عبارة نيتشه
«لكي يناضل
المرء عليه أن يغطي
عينيه بغشاوة
من الأوهام»



ميشال فوكو
المراقبة والمعاقبة
ولادة السّجن



وتاريخ الأفكار من حيث الانقطاعات والانفصالات وعن الثوابت التي تحكم حقل الإنتاج المعرفي والنقاش الدائر في عصر معين^[2]. وبذلك شكّل «فوكو» نزعة جديدة ومغايرة عن سابقتها تلغي كل المفاهيم التي جاءت بها الحداثة والمتمثلة بالاهتمام بالذات والحقيقة والعلم والعقل والمعرفة والإرادة الإنسانية، وهو بذلك يعلن موت ذلك الإنسان، لم يعد هناك مجال آخر للتحرر، حيث ينساق «فوكو» مع عبارة «نيتشه»: «لكي يناضل المرء عليه أن يغطي عينيه بغشاوة من الأوهام». لم يعد هناك تفاعل بشري جديد من أجل خلق عالم أفضل، كل ذلك يُعدّ وهما في نظر «فوكو» مستبدلاً للتاريخ البشري والأحداث البشرية والواقع الاجتماعي المعاش بالنسق أو المفهوم الذي من خلاله يتأسس القهر. هذا النسق يمثل في حد ذاته كما يقول «فكر قاهر وقسري ... بدون ذات ومغفل الهوية، وهو موجود قبل أي وجود بشري وأي فكر بشري، إنّه بنية نظرية كبرى»^[3]. وبذلك يكون قد ألغى «فوكو» النزعة الإنسانية برمتها حيث يخبرنا أن الذي يتكلم داخل النسق ليس هو الإنسان وليس هو الإله الذي أعلن «نيتشه» بدوره موته، وهناك من يرى أن «فيورباخ» هو أول من أعلن ذلك من خلال اعتبار «أن الله ليس سوى بسط للإنسان»^[4] ويمثل «فوكو» مع مجموعة من الفلاسفة والمفكرين من جيله وهم «جيل دولوز» و«كلود ليفي شتراوس» و«أرون» وغيرهم النزعة القائمة على التعددية العلمية والتشظي والتبعثر وأنه لا توجد أسس واحدة يمكن الانطلاق منها، ويشبّه «جيل دولوز» هذه الفلسفة في كتابه «الجزمور» حيث يقول: «إن نقطة الجزمور تستطيع أن تتشابك مع كل نقطة من شيء آخر وينبغي عليها أن تفعل ذلك»، وهو يقول: أيضا «ليس للتعددية ذات أو موضوع وإنما هي فقط ارتفاع وأبعاد ومشروطات»^[5].

من المؤكد أن «ميشيل فوكو» لم يكن ميتافيزيقيا عندما أعلن وجود النسق قبل أي وجود بشري بل كان واقعا تحت سطوة النظرية العلمية البحتة والتي تؤمن بالبيولوجيا الحديثة حيث يشبه هذا النسق بالاكشاف البيولوجي، وأن للجينات نظاما مرموزا يحدّد بـكيفية مسبقّة ما يكون عليه الكائن البشري. إن إلغاء النزعة الإنسانية يعدّ تجريدا جديدا لفكر قائم على اللامبالاة تجاه الإنسان وما يحدث له ومن ثم جعل الاهتمام ينصبّ فقط على الشكّل أو الرّمز أو المفهوم لا غير، وبذلك نقول أن هذا



من المؤكد أن «فوكو» لم يكن ميتافيزيقيا عندما أعلن وجود النسق قبل أي وجود بشري بل كان واقعا تحت سطوة النظرية العلمية البحتة والتي تؤمن بالبيولوجيا الحديثة حيث يشبه هذا النسق بالاكشاف البيولوجي، وأن للجينات نظاما مرموزا يحدّد بـكيفية مسبقّة ما يكون عليه الكائن البشري.



[2] و [3] نفس المصدر، ص 133

[4] جيل دولوز، المعرفة والسلطة مدخل لقراءة فوكو، ترجمة سالم يفوت، المركز الثقافي

العربي، ط.1، سنة 1987، ص 144

[5] فرانسوا دوس، عالم فوكو، ص 157

الخطاب وليد الاختناقات الأيديولوجية التي سادت أوروبا في النصف الأول من القرن العشرين حيث جاءت كردّ فعل تجاه الفلسفة الوجودية والتي تمثل النقيض منها تماما حيث تهتم الأولى بالكائن البشري وجودا وقلقا وحياة وتجليا إنسانيا داخل العالم الذي يعيش، وبين الفلسفة البنيوية التي تستند على الإيمان بالنظرة العلمية البحتة والتي يعرفها ميشيل فوكو على أنها « وعي المعرفة الحديثة المتيقظ والقلق » ومن ثمّ يكون تعاملها مع الإنسان منعزلا عن ذاته وأحلامه على السطح وهنا سطح النسق ذاته الذي يحمل بدوره جميع مراكزه ومشاعره الخ، حيث أوجدت مفاهيم جديدة لا تشكّل الثبات بل الحركة الدائمة والصرورة السريعة وبذلك لم يعد الإنسان ما هو إلا بريق أو طفاوة السلطة وتوزعها القسري.



إن فكرة موت الإنسان مقولة غربية مرتبطة بالتطور الصناعي والعلمي والتكنولوجيا في الحضارة الغربية إضافة إلى تأثير الرأسمالية عليها، كل ذلك جعل هذه المقولة أكثر صلاحية لدى هذه المجتمعات التي تعيش بشكل مقنن للقيم والأفكار والسيطرة.

إن «ميشيل فوكو» يحذف من فكره أي نزعة تطويرية أو تدريجية ومن ثمّ لا توجد هناك سوى انقطاعات وانفجارات تنبثق في أماكن معينة، ولكنّه يجهل كيفية حدوث هذه الانقطاعات والانفجارات التي تحدث التغيير في مناخات الوجود البشري، حيث إنّ اختفاء الإنسان قاد بدوره إلى اختفاءات أخرى كالخطاب والمؤلف والذات المبدعة، ومن ثم يريد «فوكو» من التاريخ أن يتشظى إلى جملة من التخصصات المبعثرة بحيث يصبح ذلك التاريخ غير مؤنس ولا شكل له. هل هناك انقطاعات أو قطائع نهائية يحدثها اثر معين أو ثورة معينة مع الماقبل ويشكل نهائية له؟ أجد أن الثورات التي حدثت في تاريخ البشرية لم تحدث قطيعة نهائية مع القيم والثوابت الراسخة الجذور للمعرفة البشرية بل هي عملت على زحزحة عوامل انبثاقها وسوء الاستعمال الرمزي والسلطوي للمعرفة والأيديولوجيا والتصورات... الخ

هل من الممكن أن تنطبق فكرة موت الإنسان على مجتمعاتنا العربية الإسلامية؟ من المؤكد أنّها مقولة غربية ومرتبطة بالتطور الصناعي والعلمي والتكنولوجي في الحضارة الغربية إضافة إلى تأثير الرأسمالية عليها، كل ذلك جعل هذه المقولة أكثر صلاحية لدى هذه المجتمعات التي تعيش بشكل مقنن للقيم والأفكار والسيطرة كما يرى ذلك «هربرت ماركوز» حيث يقول: « إن الديمقراطية تدعم السيطرة بشكل أقوى من الحكم المطلق، وهكذا تصير الحرية الإدارة والكبت الغريزي مصدرين دائمي التجدد للإنتاجية ». إن مجتمعاتنا ما تزال تحكمها بني وانساق مختلفة



فوكو

جدا عن تلك التي توجد في المجتمعات المتقدمة حيث سيادة العشائري والطائفي والديني إلى حد كبير، ومن ثمّ إن الإنسان موجود كفرد وكسلطة اجتماعية داخل نسق العشيرة أو الطائفة أمّا الوجود الجمعي للأفراد فإنّه محكوم بقدرة الزعامات وجميع الذين يملكون كاريزما اجتماعية معينة. ولكن إذا كانت الديمقراطية قد خلقت لدى المجتمعات الحديثة السيطرة كما يقول «ماركوز»، فإنّ الحكم المطلق لدى مجتمعاتنا أشدّ سيطرة وخصوصا بعد التجربة التي عاشتها مجتمعاتنا متمثلة بالأحزاب الشمولية ودولة الحزب الواحد، إذ يمثّل أي الحكم المطلق رمزا للخناق المستمر والمعطل لأية إنتاجية معينة من شأنها أن تضفي التطور والحراك الاجتماعي.



إذا كانت الديمقراطية قد خلقت لدى المجتمعات الحديثة السيطرة كما يقول «ماركوز»، فإنّ الحكم المطلق لدى مجتمعاتنا أشدّ سيطرة وخصوصا بعد التجربة التي عاشتها مجتمعاتنا متمثلة بالأحزاب الشمولية ودولة الحزب الواحد، إذ يمثّل أي الحكم المطلق رمزا للخناق المستمر والمعطل لأية إنتاجية معينة من شأنها أن تضفي التطور والحراك الاجتماعي.

هناك من يرى أن «ميشيل فوكو» عمل على تجريد الذات من أفكارها وإبداعها وجميع عوامل الخلق والتأثير في المجتمع من أجل أن يطمس ذاته هو أو يلغي هويته الشخصية وما فيها من خصوصيات معينة لأنه لا يريد لذاته التي كانت شاذة أن تنطبق على الذات المبدعة ومن ثمّ يحدث فصلا بين ذاته أو هويته وبين ذات الإبداع، حيث عمد إلى نكران أي صيغة من صيغ الهوية الذاتية بل رفض حتى الذات كعامل وحدة ضروري لجميع أشكال الهوية رغم ما يقال من أنه قد أعاد للذات في أخريات حياته بعض من فاعليتها وأهميتها، ولا ننسى أن «فوكو» قد أمضى وقتا طويلا وهو يدافع عن السجناء والعمّال المهاجرين وجميع المهمّشين والمنبوذين والعاطلين عن العمل، وهو هنا يؤكّد دور الذات في تأثيرها والتزامها الإنساني نحو القضايا التي تخص المجتمع البشري.

ماذا يقدم كتاب «المراقبة والمعاقبة»؟

ينقسم الكتاب إلى أربعة أقسام يقدّمها برسوم توضيحية [6] ومقدمة بعنوان: «مؤسّسة الإنسان الانضباطي» [7]. أمّا الأقسام فهي:

01. القسم الأوّل: بعنوان: تعذيب

يتناول فيه مسألة العقابي الذي يتحوّل إلى عمل إجرائي جديد-عمل إداري- فالعدالة لم تعد تأخذ على عاتقها علنا وأمام الجماهير جانب العنف المرتبط بتنفيذها فإنّ هي قتلت وحتى ضربت فذلك لم يعد تمجيذا لقوتها بل هو جزء من ذاتها. إنّ المعاقبة لا توجّه على الجسد بأشكالها



[6] ميشيل فوكو، المراقبة والمعاقبة، مركز الإنماء القومي، ترجمة د. علي مقلد - بيروت 1990، ص. 31/7

[7] مقدّمة الكتاب بقلم مطاع صفدي

الأكثر قسوة، فعلى أي شيء تنصب قبضتها؟ وكان جواب المنظرين بسيطا وشبه مؤكّد... لقد استبدل بقصاص يعمل بعمق على القلب والفكر والإرادة والاستعدادات. صاغ مابلي Mably المبدأ «فلنتناول القاص إن أمكنني التكلّم هكذا، الرّوح قبل الجسم»^[8]. التّوظيف السّياسي مرتبط وفقا لعلاقات معقّدة ومتبادلة باستخدامه اقتصاديا إلى حدّ بعيد كقوّة إنتاج يزوّد بعلاقات سلطوية وبسيطرة، لكن بالمقابل إلى تكوينه كقوّة عمل لا يكون ممكنا إلا إذا أخذ ضمن نظام استعبادي^[9].

02. القسم الثّاني: بعنوان: العقاب

الحاجة إلى المعاقبة بدون تعذيب ظهرت في بادئ الأمر كصرخة قلب أو كصرخة الطّبيعة الخانقة... هناك شيء على الأقلّ يجب احترامه عند العقاب هو إنسانيته^[10]. تزييح الهدف وتغيير سلّمه وتعريف تكتيكات جديدة من أجل بلوغ مرمى أصبح الآن أكثر تناولا لكنّه أيضا أوسع انتشارا في الجسم الاجتماعي، العثور على تقنيات جديدة لكي يتمّ ضبط العقاب وتقليل كلفته الاقتصادية والسّياسية وذلك بزيادة فعاليته. أي تكوين اقتصاد جديد وتكنولوجيا جديدة لسلطة العقاب^[11]. في مشروع الحقوقيين الإصلاحيين تكون العقوبة إجراء يهدف على إعادة تأهيل الأفراد باعتبارهم أشخاصا قانونيين (أفرادا حقوقيين)^[12].

03. القسم الثّالث: بعنوان: الانضباط

الانضباط يصنع انطلاقا من الأجساد التي يسيطر عليها أربعة أنماط:

فردية:	عضوية:	تكوينية:	اندماجية:
لعبة التّوزيع الفضائي	بفعل تقنين النّشاط	بفعل تراكم الوقت	بفعل تأليف القوى (ص 180)

04. القسم الرّابع: بعنوان: السّجن

لا انضباط يتجلّى في لا انضباط الحرّية الفطرية والمباشرة، وجملة من اللانضباطات كلّها تدلّ على الحضارة وهي بحكم ذلك مرفوضة. وكلّ

[8] المصدر السابق ، ص 54

[9] المصدر السابق ، ص 64

[10] المصدر السابق ، ص 104

[11] المصدر السابق ، ص.ص 114-115

[12] المصدر السابق ، ص.ص 148-149

أنواع الحجج التي يبرهن بها «فوكو» على أطروحة يقترحها تسوقنا إلى طرح الأسئلة التالية:

* كيف يفهم «فوكو» التلازم بين الوسيلة والغاية في مؤسّسات القصاص والعقاب؟

* وهل يكفي «فوكو» بالإقرار بأنّ السّلطة تنحصر في مؤسّسة الدولة؟
* أيّة علاقة للمعرفة بالسّلطة؟



تنطلق دراسة «فوكو» الأركيولوجية من نتائج عصر التّنوير الذي كان مصدر تشريع مبادئ حقوق الإنسان واحترام جسده قاطعا مع أشكال التّعذيب الجسدي.

يقول « ميشال فوكو »: « هذه الحاجة إلى المعاقبة بدون تعذيب ظهرت في بادئ الأمر كصرخة قلب أو كصرخة الطّبيعة (...). المسألة إذن هي : كيف كان هذا الإنسان-الحدّ موضوعا وهدفا لممارسة العقوبات التقليدية وبأية كيفية أصبح المبرر الأخلاقي الأكبر لحركة الإصلاح؟ ولماذا هذا الكره الإجماعي للتّعذيب؟ ولماذا مثل هذا الإلحاح الغنائي على « عقوبات تكون إنسانية »؟^[13]

صورة التّعذيب قام « فوكو » بتصويرها عبر مثال « داميان »، في منظومة منهجية متميّزة، وهي التّشريح والتّفكيك، وهي لا تعبأ بتاريخ الأفكار التي أنتجت هذا النمط من السّلطة، بل بالبحث عن المبدأ أو الأصل الذي كان نواة ظهورها الأوّل، وتعتبر أركيولوجيا « فوكو »، بصيغتها المقدّمة آنفا، محاكمة تحليلية للخطاب (القوانين الجنائية والإصلاحية...) في علاقته بالمعرفة.

سنعود لتفصيل هذا المسار الأركيولوجي الذي يعتمد «فوكو» للكشف عن طبيعة السّلطة وعن طبيعة الخطاب المعرفي الذي أنتجها وعن طبيعة علاقة هذا بذاك، فإنّنا نرى أن نعود إلى « حنة أرنت » لما لها من تأثير على أطروحات «فوكو» الأركيولوجية. تقول «حنة أرنت»: «فالحال أنّ أدوات العنف قد تطوّرت تقنيا إلى درجة لم يعد من الممكن معها القول بأنّه ثمة غاية سياسية تتناسب مع قدرتها التدميرية (...). بما أنّ العنف، في تمايزه عن

إن أدوات العنف قد تطوّرت تقنيا إلى درجة لم يعد من الممكن معها القول بأنه ثمة غاية سياسية تتناسب مع قدرتها التدميرية (...). بما أنّ العنف، في تمايزه عن السّلطة أو القوّة أو القدرة بحاجة دائما إلى أدوات، فإن ثورة التكنولوجيا، كثورة في صناعة الأدوات، ارتدت أهميّة فائقة في المجال العسكري.



[13] المصدر السابق، ص 107،

السُّلطة أو القوَّة أو القدرة بحاجة دائما إلى أدوات، فإنَّ ثورة التَّكنولوجيا، كثورة في صناعة الأدوات، ارتدت أهميَّة فائقة في المجال العسكري. فالحال أنَّ جوهر فعل العنف نفسه إنَّما تسيرُه مقولة الغاية و« الوسيلة » التي كانت ميزتها الرِّئيسية، إن طبَّقت على الشُّؤون الإنسانيَّة، أنَّ « الغاية » محاطة بخطر أن تتجاوزها الوسيلة التي تبرَّرها والتي لا يمكن الوصول إليها من دونها.^[14]



لا بدُّ أن الغايَّة
لا تفوق أهميَّتها
أهميَّة الوسائل
طالما أقرنا
بالتلازم بينهما
ولذلك تكشف
«حنَّة أرنت» عن
معاضدة لوسيلة
تحقيق الغايَّة،
في حال العجز عن
السيطرة الرقابية
على النَّتائج التي
تتبدى منفلتة من
رقابة من يقومون
بالعمل، وهو
ما تعبَّر عنه «حنَّة
أرنت» في قولها: فإنَّ
العنف يحمل في
ذاته عنصرا إضافيا
تعسِّفيا.

ويعتمد نظام البرهنة عند «حنَّة أرنت» على إنجاز ضرب من التَّنسيق المنهجي بين الغاية والوسيلة، فهي تعتبر أنَّ الغاية مرتبطة تلازميا مع الوسيلة المعتمدة لتحقيقها. وهي تنفي، في سباق عملية الرِّبط هذه، إمكانيَّة « التَّنَبُّؤ بالغاية المتوخَّاة من أيِّ عمل بشريِّ ككيان مستقلٍّ عن وسائل تحقيقه »^[15].

لا بدُّ أنَّ الغاية لا تفوق أهميَّتها أهميَّة الوسائل طالما أقرنا بالتلازم بينهما ولذلك تكشف «حنَّة أرنت» عن معاضدة لوسيلة تحقيق الغاية، في حال العجز عن السيطرة الرقابية على النَّتائج التي تتبدى منفلتة من رقابة من يقومون بالعمل، وهو ما تعبَّر عنه «حنَّة أرنت» في قولها: فإنَّ العنف يحمل في ذاته عنصرا إضافيا تعسِّفيا.^[16]

وإذا كان العنف والتعسِّف ملازمان بدورهما للتلازم بين الوسيلة والغاية، فإنَّ مفهوم السُّلطة، التي تبدو في هذا المجال مخفية، مفهوم، ينبغي على الباحث في الفلسفة السياسيَّة، أن يسوق له تحديدا مفهوميًّا، يكون بدوره، في علاقة مع مفهومي العنف والحرية:

• فهل ينبغي، ونحن نتناول السُّلطة، أن نكتفي بفهمها كمؤسسة واحدة؟

• أم أنَّ السِّياق المعرفي الذي يحدث، بالتوازي مع التطوُّر التكنولوجي كوسيلة لتحقيق الغاية، انقساما في بنية السُّلطة، لتصبح مجموعة من السُّلطات؟ وما هو الهدف من ذلك؟

[14] حنَّة أرنت، في العنف On violence-، ترجمة إبراهيم العريس، دار السَّاقى بيروت، 1992، ص.ص 5-6

[15] المصدر السابق، ص 6

[16] المصدر السابق، ص 7

(2)

تعتقد « حنة أرنت » أنّ التّضليل والمخادعة هما ما تتّسم بهما « الدّولة الأحادية» التي تحتوي على مصدرين للسلّطة وهما الحزب والدّولة. هذا المظهر هو منطلق إخفاء السلّطة التي تبدو واحدة، وهو ما يشرّع المساءلة الفلسفيّة حول مفهومها، وهكذا تنطلق «حنة أرنت» لبذل التّحليل للصّعوبة المعروضة في السّؤال أعلاه، وفي سياق إنجاز هذا المنعرج الفلسفي، تقول :

«إنّ البنية الأحادية التي تتشكّل منها الدّولة التّوتاليتارية ليست للمراقب أمرا أكثر جلاء من غيره. بل إنّ العكس صحيح، ذلك أنّ كلّ الذين عالجوا المسألة بجديّة وعمق أجمعوا على أنّ مصدرين للسلّطة يتعايشان أو يتواجهان في الدّولة التّوتاليتارية الأنفة، وهما الحزب والدّولة. في حين أنّ العديد من المحلّلين شدّدوا على الطّابع «عديم الشّكل» الذي يتّخذه الحكم التّوتاليتاري. (...) كُنّا قد أشرنا غالبا إلى أنّ العلاقات بين مصدرَي السلّطة، أي الدّولة والحزب، إنّما كانت تنمّ عن سلطة ظاهرة وسلطة واقعية، بحيث يوصف الجهاز الحكومي بعامة على أنه الواجهة التي تتوارى خلفها السلّطة الواقعية التي يمارسها الحزب وتشكّل حماية لها».^[17] على أنّ إطار ما عبّر عنه بازدواجية السلّطة في الدّولة يقوم بدوره على غاية الإحاطة بالنتائج غير المرتقبة. فالازدواج في السلّطة وانقسامها وتحقّق التّعايش بين سلطة واقعية وسلطة ظاهرة، كما بيّنا ذلك آنفا، يخلق، والعبارة لحنة أرنت، الاضطراب وهي تعبّر عن هذا الاضطراب كما يلي:

«إنّ النّاطقين المعاصرين باسم الدّولة، الذين يعرفون أنّ قضيتهم هي تقريبا قضية خاسرة، حتّى في الفترات القليلة التي يهيئ فيها الرّأي العام مناخا مناسباً للمحافظة الجديدة، لا يغفلون عن التّأكيد على الفصل



إنّ العلاقات بين مصدرَي السلّطة في الدّولة التّوتاليتارية، أي الدّولة والحزب، إنّما كانت تنمّ عن سلطة ظاهرة وسلطة واقعية، بحيث يوصف الجهاز الحكومي بعامة على أنه الواجهة التي تتوارى خلفها السلّطة الواقعية التي يمارسها الحزب وتشكّل حماية لها.



[17] حنة أرنت، أسس التّوتاليتارية، ترجمة أنطوان أبو زيد، دار السّاقى بيروت، 1993، ص148

بين الاستبداد والسُّلطة. وهنا ينبري الكاتب الليبرالي ليرى في ذلك اليقين الأساسي لتقدّم في اتجاه الحرّية التي لم تنقطع إلا بصفة عرضية بأيدي قوى الظلام القادمة من الماضي».^[18]

تشير «حنّة أرنت» إلى أنّ ازدواج في الأجهزة باعتباره ظاهراً لمسألة الحزب-الدولة في الأنظمة التوتاليتارية، وهي أنظمة الحزب الواحد، هو تمظهر لظاهرة «تعدّد الأجهزة»، وتختار هذه العبارة لتفضّلها على عبارة الازدواج. وتضيف « حنّة أرنت » إلى هذا بقولها:

... إنّ العلاقة الأصلية بين السُّلطة الواقعية والسُّلطة الظاهرة تتكرّر أنّى كان، وإنّ بأشكال متبدّلة، على الدوام (...). ذلك أنّ المواطن المذكور لم يدرك الأمور بوثوق، ولن يقال له البتّة وبصورة علنية، أيّ سلطة هي جديرة بأن توضع أعلى من كلّ السلطات الأخرى. لذا وجب عليه أن ينمي نوعاً من الحسّ السادس لكي يدرك، في اللحظة المناسبة، الشّخص أو المؤسّسة التي يجدر الخضوع لها أم الشّخص الواجب أن يستهزأ به.^[19]

انطلاقاً من هذه العبارات، يحقّ لنا أن نندفع مع تيار هذا التحليل إلى إبراز أنّ صفة التّضليل والمخادعة تستهدف المواطن بتعاقد، لتحقيق ذلك الهدف، بين عناصر السُّلطة ذات الأجهزة المتعدّدة والأجهزة الفكرية التي أنتجتها، ولئن أدركنا بأنّ المواطن هدف للتّضليل، فإنّه يحقّ كذلك بيان أنّ المستهدف الثّاني هو الحرّية والحال أنّ هذه القيمة هي السّمة الأساسية التي دافعت عنها الحداثة منذ ثورة الأنوار.

فهل نحن ملزمون برؤية « هوبز » الذي يعتقد أنّ « المواثيق في غياب السّيف ليست أكثر من كلمات »؟

دفاعاً عن الفصل بين السّيادة والحرّية، وردّاً على موقف « هوبز » الذي لا تقرّه إلاّ في حالة تعرّض الاستقلال الوطني إلى الانهيار وأنّه لن يكون قادراً على الظهور طالما لن يكون من الممكن فصله عن سيادة الدولة، فإنّ « حنّة أرنت » تستشهد بمثال الولايات المتّحدة الأمريكية فتقول:

« إنّ الولايات المتّحدة الأمريكية واحدة من بين دول قليلة العدد يبقى فيها التّمايز بين السّيادة والحرّية ممكناً ولو على الصّعيد النّظري، طالما أن ليس ثمة أيّ خطر يحيق بأسس الجمهورية نفسها».^[20]

[18] [2] Hannah Arendt, Crise de la Culture, Trad. Sous direct. Patrick Levy, idées/Gallimard, [2] [18]

p.129

[19] حنّة أرنت، أسس التوتاليتارية، ترجمة أنطوان أبو زيد، دار السّاقى بيروت، 1993، ص. ص 152 - 153

[20] حنّة أرنت، في العنف On violence، ترجمة إبراهيم العريس، دار السّاقى بيروت، 1992، ص 7



أنّ صفة التّضليل والمخادعة تستهدف المواطن بتعاقد، بين عناصر السُّلطة ذات الأجهزة المتعدّدة والأجهزة الفكرية التي أنتجتها، ولئن أدركنا بأنّ المواطن هدف للتّضليل، فإنّه يحقّ كذلك بيان أنّ المستهدف الثّاني هو الحرّية والحال أنّ هذه القيمة هي السّمة الأساسية التي دافعت عنها الحداثة منذ ثورة الأنوار.



وتضيف « حنة أرنت » بأنّ دارسي العلاقات الدّولية ظلّوا إلى زمانها الرّاهن يعتقدون أنّ: «أيّ قرار عسكريّ يكون على تناحر مع التّراث النّقافي العميق لأمة ما، سيكون قرارا غير راسخ بالتّأكيد»، أو كما يقول «أنغلز»: « في كلّ مكان تتناقض فيه بنية سلّطة لبلد ما مع النّموا الاقتصادي لهذا البلد تكون الهزيمة من نصيب السّلطة وأدوات العنف التي تلجأ إليها».[21]

قبل الاستمرار في متابعة تطوّر نسق الحجاج لدى « حنة أرنت » فإنّي أرى وجود مبالغة في توثيق عرى العلاقة بين النّتائج التي توصلت إليها بامتيانز، الكاتبة، في كتابيها « في العنف » و« أسس التّوتاليتارية » وبين قضية اليهود في ألمانيا.

لقد أشرت إلى امتيازها في إنجاز بنية فكرية شديدة الدقّة في تسلسلها المنطقي، إلاّ أنّي أراها بنية غافلة عن قضايا أخرى تصيب أمما أخرى. وأرى نجاعة يمكن أن تحقّقها هذه البنية لفهم حدّ مؤسّسة السّلطة ومقاربة علاقتها بمفهوم الحرّية.

تعتقد « حنة أرنت » أنّ نتيجة المستجدّات السّابق إدراجها هو ما تعبّر عنه بالانقلاب في مستوى العلاقة القائمة بين السّلطة والعنف. وهو ما عبّرت عنه كما يلي:

«لقد كان تكاثر الأجهزة غاية في الإفادة بالنّسبة لتنقيل السّلطة تنقيلا ثابتا. ومع ذلك، فكّلما طال مكوث نظام توتاليتاريّ في السّلطة، تعاضد عدد الأجهزة والمراكز التي يرتبط وجودها بالحركة، بصورة أخصّ، طالما أنّ أيّ جهاز لن يلغى البتّة، رغم أنّ النّفوذ النّاشئ عنه يكون ملغيا».[22]

لكنّ ذلك يعتبر نتيجة موثوقة تهيأ لإنتاجها منظرو السّلطة التّوتاليتارية وجهّوا لها مستلزمات حمايتها واستمرارها. غير أنّ ما قدّمناه من عودة إلى تصوّرات «حنة أرنت» هو ما يقدّم لنا عرض المسألة كما ناقشها صاحب « جينيالوجيا المعرفة » « ميشال فوكو »، يقول هذا الأخير في تقديمه للمنهج الذي يعتمده لدراسة مفهومي المؤسّسة والسّلطة:

«البحث عن المصدر لا يؤسّس، إنّه يربك ما ندركه ثابتا ويجزئ ما نراه حدّا. أيّة قناعة قد تصمد بعد هذا؟ نستطيع أنّ نقول أنّ المصدر مشدود إلى الجسد ومندرج في منظومته العصبية وفي مزاجه وجهازه الهضمي (...)

[21] المصدر السابق، ص 8

[22] حنة أرنت، أسس التّوتاليتارية، ترجمة أنطوان أبو زيد، دار السّاقى بيروت، 1993، ص 155

وضمن الجسم وخوره أمور موروثة عن أسلاف اقترفوا (...) قد نعثر فوق الجسد على آثار الحوادث الماضية (...) إنه حجم يخضع دائماً لتفتت مستديم والجينيالوجيا باعتبارها تحليلاً للمصدر تجد نفسها في حال تلاحم مع الجسد والتاريخ. عليها أن تبين أن الجسد ينقشه التاريخ ويخرّبه التاريخ.^[23]

مفهوم المؤسّسة: هل هو سلطة أم سلطات؟



إذا اعتبرنا أن سيادة الإنسان على ذاته هي جزء لا يتجزأ من سيادة الشعب على ذاته، فإن حقوق الإنسان هي أيضاً جزء لا يتجزأ من حقوق الشعوب ومن حقها في أن تحكم نفسها بنفسها، لذلك فإن سيادة الشعب ومسألة التحرر هما شرطان ضروريان متلازمان لتطبيق حقوق الإنسان وضمانها في الواقع.

إذا اعتبرنا أن سيادة الإنسان على ذاته هي جزء لا يتجزأ من سيادة الشعب على ذاته، فإن حقوق الإنسان هي أيضاً جزء لا يتجزأ من حقوق الشعوب ومن حقها في أن تحكم نفسها بنفسها، لذلك فإن سيادة الشعب ومسألة التحرر هما شرطان ضروريان متلازمان لتطبيق حقوق الإنسان وضمانها في الواقع. ويمكن التأكيد على أن الديمقراطية كنظام سياسي هي الضمان الوحيد لتكريس حقوق الإنسان داخل المجتمع المدني.

لكن ذلك، يستوجب وجود قوانين ومؤسّسات قادرة على أن تحمي هذه الحقوق من أي شكل من أشكال المصادرة. ولذلك يجب التمييز بين مفاهيم السلطة والدولة والنّفوذ ووجب الوعي بموجبات هذا التمييز.

لقد أخذ مفهوم الدولة قيمة مركزية في الحضارة الغربية المعاصرة، ولذلك إن كانت الفلسفة تعني بمسألة المبادئ وتقصي البدايات، فإن البحث في الفلسفة السياسية المعاصرة ينطلق من مسألة نمط الدولة القانونية حتى يتسنى إبراز سمتها الجوهرية، وهذا قد يساعد على التطرّق إلى علاقتنا بالسياسة وعلاقتنا بالحقيقة.



الدولة هي السلطة السياسية، وهي تلتقي مع الحكم لكنّها ليست الحكم، بل هي مجموعة من المؤسّسات التي وسّعت نطاق الحكم فصيرته حكم الدولة عوضاً عن حكم الفرد، والحكم هو سلطة سياسية، ولكن، لأن كان الحكم ممارسة سياسية فهو ليس الدولة لأنّه ظهر قبلها في شخصية الأفراد الذين كانوا يحكمون القبائل والتجمّعات البدائية. وطالما أنّه ليس في استطاعة أحد أن ينكر أن الدولة واقع، فإنّ هذه المفارقة الحاضرة بين الدولة والحكم تتعلّق بطرح إشكال يتساءل عن حقيقة الدولة.

[23] ميشال فوكو، جينيالوجيا المعرفة، ترجمة مطاع صفدي، مركز الإنماء القومي

يعتبر « هيغل » أنّ الدولة هي التي تؤسس المجتمع المدني وتكمّله - بما هو مجتمع التّجزئة والتّقسيم- بينما الدولة لا تعرف الخلاء، باعتبارها دولة العقل. ذلك التّصوّر عبّر عنه « إيريك فايل » بقوله: « وبالنّسبة لهيغل، الفرد لا شيء والدولة كلّ شيء ». فالدولة، بالاعتبار الهيجلي هي مظهر من مظاهر الرّوح.

وفي مقابل هذا التّصوّر، يعتبر « ماركس » الدّولة أداة تمويه وتغطية للصّراع الطبّقي، فهي دولة الطبّقة الرّأسمالية تكرّس الهيمنة والقمع والاستغلال، ولذلك، فالديمقراطية كذبة برجوازية، أمّا الدّولة فهي دولة أقوى الطبّقات أي الطبّقة المهيمنة اقتصاديا، ولذلك يدعو « ماركس » إلى ضرورة اضمحلالها تدريجيا.

إذا كان « هيغل » قد ذهب إلى الإقرار بأنّ الانسجام يتحقّق في إطار الدّولة فإنّ الماركسية تقلب هذا التّصوّر معتبرة أنّ الانسجام والشفافية لا يتحقّقان إلّا في مرحلة اللادولة، ولقد دعا الفوضويون، أمثال « باكونين » و« بارودون » إلى ضرورة القضاء على جهاز الدّولة وإعادة بناء المجتمع خارج إطار الدّولة، وذلك أنّ الدّولة والحرية يتعارضان وهو ما عبّر عنه قول « باكونين »: « الدّولة مقبرة ندفن فيها الحرية ».

أمّا « انغلز » الذي يقول بأنّ « الدّولة ليست مفروضة على المجتمع من خارجه »، فإنّه يتوجّه بالنّظر إلى نظرية العقد الاجتماعي التي تعتبر أنّ الدّولة كيان مصطنع ناتج عن فعل تعاقد اجتماعي. يقول « انغلز: » « كما أنّها-الدولة- ليست حقيقة الفكرة الأخلاقية ولا صورة العقل وحقيقته»، هذا القول يتوجّه من خلاله « انغلز » بالنّظر إلى ما زعمه « هيغل » إذ يعتبر الأوّل أنّ تصوّر هذا الأخير للدّولة هو تصوّر فلسفي عقلي، ويعني أنّ الدّولة لدى « هيغل » هي مجرد فكرة أخلاقية.

تعتبر الماركسية أنّ التّصوّر الهيجلي للدّولة هو تصوّر مثالي، في حين أنّ التّصوّر الماركسي للدّولة هو تصوّر ماديّ تاريخي. فالدّولة، حسب «انغلز» هي «نتاج المجتمع في طور معيّن من أطوار نموّه». كما ينفي «انغلز» أنّ تكون الدّولة كيانا طبيعيا ويقرّ، بالمقابل، أنّها نتاج اجتماعي تاريخي يضمن مصالح الطبّقة المالكة لوسائل الإنتاج.

إنّ تنظير الماركسية يعزو للبعد الاقتصادي دورا هامّا في تحديد علاقات الإنتاج، وتبعاً لذلك، في تحديد العلاقات الإيديولوجية والسّياسية الحقيقية



إذا كان «هيغل» قد ذهب إلى الإقرار بأنّ الانسجام يتحقّق في إطار الدّولة، فإنّ الماركسية تقلب هذا التّصوّر معتبرة أنّ الانسجام والشفافية لا يتحقّقان إلّا في مرحلة اللادولة باعتبار الدّولة مقبرة ندفن فيها الحرية كما صرح بذلك باكونين.



بينهم، فإنَّ النَّظْرَ في المسائل الاجتماعية أصبح يقتضي تعداد أوجه النَّظْرِ والزوايا، وبصفة أدقّ، توضيح طبيعة هذه العلاقة بين ما هو بنية تحتية وما هو بنية فوقية بحسب ما يقتضيه المصطلح من جملة ما هو ثقافي، عقائدي، فلسفي الخ.

إنَّ النَّظْمَ الرَّأْسِمَالِي يستمرّ فيه استغلال الطبقة العاملة، واغترابها يجعلها تنخرط، بضرب من الزّيف الإيديولوجي، في مخطّط لا يخدم طبقتها الأصلية. ولا يكون الحلّ إلاّ جذرياً، بمعنى أنّ التّحرّر من هذه الهيمنة يتمّ بتحوّل مقاليد الدّولة لفائدتها. ويتبيّن، من هنا، أنّ الجانب السّياسي ينزّل منزلة تابعة للبنية التّحتية، وتبعاً لذلك، فإنّ نظام الدّولة، بنمطه الرّأسمالي، يعيش تناقضاً بين المظاهر القانونية التي تسوده والواقع الطّبقي، علماً وأنّ مجال السّلطة السّياسية هو جملة الأساليب التي يتمّ بها قيادة فئة ما نحو نيل أغراض تريد تحقيقها اجتماعياً. يرى «بيار كلاستر» في بعض أبحاثه الانثروبولوجية أنّه يجب أن يحصل ما يشبه الثّورة الكوبرنيكية، إذ أنّه خلافاً لتصورات علم الاجتماع التّقليدي التي كانت لا تقرّ بوجود السّياسي إلاّ بالنّسبة إلى المجتمعات المتحضّرة (ذات التّاريخ) وبالتالي (الفوارق الطّبقيّة) فإنّ البعد السّياسي، بالنّسبة إليهم هو بعد كونيّ شامل حتّى في حالة عدم وجود حكم قسريّ ظاهر في مجتمع معيّن، وأنّ السّياسي، متقدّم، تبعاً لذلك، على الاقتصادي وهو المحدّد له.

لقد اعتمد طرح «ميشال فوكو» نقداً حجاجياً إلى فلاسفة الحقّ الطّبيعي وكذلك إلى أطروحتي «ماركس» و«فرويد»:

* فبالنّسبة إلى الأوّل، توجّه إلى تقويض الصّفة التي كانت ملازمة للسّلطة السّياسية وهو الحقّ الطّبيعي كأصل لإضفاء الشّرعية بما هي قوّة الحقّ، وهي التي كانت الصّيغة القانونية لتسيير المجتمعات والشّعوب. ولقد عبّر «ميشال فوكو» عن هذه المسألة بقوله: «نحن نعلم حقّ العلم أنّه ليس الحكّام هم الذين بيدهم السّلطة».

* أمّا بالنّسبة للتّاني، فهو يتوجّه إلى الأطروحة الماركسية التي تقرّ بأنّ جهاز الدّولة، بما هو جهاز السّلطة السّياسية، هو جهاز تستخدمه الطبقة الحاكمة للسيطرة على الطبقة الكادحة وتوظيف هذه السيطرة لتكريس هيمنتها الاقتصادية والاجتماعية.



يرى «بيار كلاستر» أنه خلافاً لتصورات علم الاجتماع التّقليدي فإنّ البعد السّياسي، هو بعد كونيّ شامل حتّى في حالة عدم وجود حكم قسريّ ظاهر في مجتمع معيّن وأنّ السّياسي، متقدّم، تبعاً لذلك، على الاقتصادي وهو المحدّد له.



بيار كلاستر

يقول « ميشال فوكو »، رداً على هذه الأطروحة: « لا شك أننا ينبغي أن نعتنق هذه النزعة الاسمية فلا ننظر إلى السُّلطة على أنها مؤسَّسة أو بنية، ولا على أنها قوَّة حُوِّلَتْ للبعض، وإنما على أنها الاسم الذي نطلقه على وضعية إستراتيجية معقَّدة في مجتمع معيَّن ».

بهذا المعنى، لا يقرُّ « ميشال فوكو » بأنَّ السُّلطة قائمة على الهيمنة والقوَّة والإكراه. ولذلك لا يعترف « ميشال فوكو » لماركس بأنَّه يساعد في تمثُّل معنى السُّلطة بوضوح. يعتبر « ميشال فوكو » الرُّؤية الماركسية رؤيةً أحادية ومنقوصة للسُّلطة، وذلك لأنَّها تماهي السُّلطة مع الهيمنة الاجتماعية والاقتصادية.

« ميشال فوكو » يتوجَّه كذلك إلى « فرويد »، صاحب الأطروحة التي تكرِّس علاقة استبطان الفرد لسُّلطة الأب، فينتج عن ذلك حصول ضغوطات نفسية داخل بنيته النَّفسية. نظرية التحليل النَّفسي عند « فرويد » تحوِّل الأب إلى رمز تحمله بنية اللاَّشعور وتحوِّله إلى صورة قائد تخضع له، وهي صورة تكوَّنت لديه منذ الطُّفولة.

لقد انتقد « ميشال فوكو » « ماركس » الذي لم ينتبه، في نظر فوكو، إلى الآليات التي تمارس بها السُّلطة. وهو ينتقد « فرويد » الذي تناول السُّلطة من زاوية الفرد، غافلاً عن مضامين السُّلطة الاجتماعية والجماهيرية وشموليتها وقدم لنا مقاربة بنيوية تميِّز بين التَّجسيّدات العينية للسُّلطة والسُّلطة في حدِّ ذاتها.

إنَّه، بالنسبة لفوكو، لا تنحصر السُّلطة في واقعة محدَّدة أو في ممارسة تاريخية فعلية بل إنَّها، تبعاً لهذه المقاربة، ليست شيئاً نحصل عليه أو ننتزعه أو نتقاسمه وهي، كذلك، ليست شيئاً يحتكر بل تتسم السُّلطة بالاتِّساع والشمولية ولا يمكن، كذلك الإقرار بوجود السُّلطة من غير مجموعة من المقاصد والأهداف لكنَّ ذلك لا يعني أنَّها تتولَّد عن اختيار ذات فردية فلنقدِّم قراءة تفصيلية لرؤية يؤسَّسها فوكو حول المؤسَّسة وفق تصوُّره الأركيولوجي والجينيالوجي،

فهل يختزل فوكو السُّلطة في مؤسَّسات الدَّولة؟ أم إنَّ تصوُّره للسُّلطة سوف يتموضع على أنقاض نظريات التَّعاقد والسيادة والحقِّ، وعلى التَّصوُّر الماركسي للسُّلطة؟



انتقد «فوكو» ماركس الذي لم ينتبه، في نظر فوكو، إلى الآليات التي تمارس بها السُّلطة. وهو ينتقد «فرويد» الذي تناول السُّلطة من زاوية الفرد، غافلاً عن مضامين السُّلطة الاجتماعية والجماهيرية وشموليتها وقدم لنا مقاربة بنيوية تميِّز بين التَّجسيّدات العينية للسُّلطة والسُّلطة في حدِّ ذاتها.





السلطة هي نتاج لاستراتيجيات الصراع الدائر بين القوى المشكّلة للمجتمع، وهي ليست متمركزة، ولا تصدر من مكان محدد وخاص بها، إذ هي تمثل مختلف علاقات القوة. لذلك فهي بقدر ما هي كثيرة ومتعددة، فهي أيضا متشظية ومبثوثة في كل العلاقات الاجتماعية.



رفض اختزال السلطة في مؤسسات الدولة

تصور «فوكو» للسلطة يتموضع على أنقاض نظريات التعاقد والسيادة والحق، وكذلك التصور الماركسي للسلطة. إذ لا ينبغي النظر إليها كملكية في يد جهاز، أو طبقة، أو فئة، أو فرد. لأنّ السلطة هي نتاج لاستراتيجيات الصراع الدائر بين القوى المشكّلة للمجتمع، وهي ليست متمركزة، ولا تصدر من مكان محدد وخاص بها، إذ هي تمثل مختلف علاقات القوة. لذلك فهي بقدر ما هي كثيرة ومتعددة، فهي أيضا متشظية ومبثوثة في كلّ العلاقات الاجتماعية والرّمزية. كما أنها لا تفرض من القمة على القاعدة، وإنما مصدرها العمق والتحت، وهي منتشرة بمختلف نقط النسيج الاجتماعي ولذلك نجد «فوكو» يعبر عنها بما هي علاقات قوة، فهي تنبع من التحت وليس مصدرها الفوق، وهي لا تنطلق من القمة إلى القاعدة، كما أنها لا تختزل إلى ثنائية العلاقة: مُهيمنٌ ومُهيمنٌ عليه.

إنّ السّلة هي نتاج لصراع لا يتوقف ولا ينتهي، كما أنها متحرّكة وليست مستقرة، إذ الصراع مستمر ودائم من أجل السلطة وبواسطتها. وامتلاك السلطة تتحكّم فيه شروط كثيرة متغيّرة، واستراتيجيات متقلّبة. لهذا فهي تتحدّد كعلاقات متغيّرة بين قوى. إنّ السّلة بهذا المعنى لا تنضب بما هو سياسي، بل تتجاوز باستمرار مجال السياسي وتخومه. وهذا يعني أنّ السلطة غير قابلة للاختزال إلى الدولة - كما ترى الماركسية- لأنّ الدولة ليست وحدها التي تحتكر السلطة، لأنّ هذه الأخيرة كما سبقت الإشارة إلى ذلك، لا مركز لها، كما أنها متشظية ومبعثرة في كل أنحاء الجسد الاجتماعي. فهي توجد على صعيد الفرد الواحد، والمعرفة، والخطاب، والسلوك، كما توجد على صعيد الأسرة والمدرسة والمستشفى (المؤسسة) وتوجد كذلك على صعيد القيم..الخ.



إنّ هذا الطابع الميكروفيزيائي للسلطة يثبت تهاافت التصورات السياسية التي تختزلها في أجهزة الدولة ومؤسساتها إذ السلطة شبكة «Un réseau» لا مركز لها، ولا تتجسّد في أي جهاز محدّد حتى ولو كان ذلك الجهاز هو الدولة نفسها. لا يعني هذا الكلام أنّ «فوكو» يقلل من شأن سلطة الدولة، وإنّما يسعى أن يبيّن الطابع المنتشر للسلطة غير القابل للاختزال. وما ذلك إلا لأنّ مؤسسة الدولة لا يمكن أن تستنفد كل أشكال علاقات السلطة. ومن جهة أخرى فالدولة لا تستطيع القيام بوظائفها اعتمادا على ذاتها وقدراتها الخاصة، إذ هي في حاجة لخدمات مؤسسات أخرى كالأسرة، والمدرسة، وخدمات الشارع، والصورة، والمعلومة، والمعرفة، والرمز، ومختلف أشكال الإنتاج التقني والفني. إذا كان الطابع الميكروفيزيائي للسلطة يشدّد على طابعها المنتشّي، فلأنّ السلطة تخترق كل العلاقات التكتيكية والإستراتيجية للأفراد والجماعات والمؤسسات والخطابات والمواقف والمسلكيات. وهذا الذي يجعلها تتّسم بالتعدّد والكثرة، وينفي عنها طابع الوحدة.

كما أن ميكروفيزياء السلطة يعني أنها لا تخضع للمراقبة ولا تختزل إلى عمليات التحكّم في الأجهزة والمؤسسات. إنّ السلطة لا تقاس سوى بمفعولاتها. فهناك صراع مستديم وحرب دائمة من أجل امتلاك السلطة، الشيء الذي يجعل علاقات القوّة المشكّلة للسلطة عبارة عن علاقات بين قوى غير مستقرّة أقصى ما تستطيعه هو السعي الدؤوب إلى إدامة نفسها إلى حين، وذلك عبر عملية التماسس l'institutionnalisation واستثمار ذاتها في مؤسسات.

إنّ الطابع الميكروفيزيائي للسلطة يجعل أيضا الصراع حولها غير قابل للحسم بواسطة التواصل والحوار (هابرماس)، أو التداول الديمقراطي للسلطة عن طريق التوافق والتعاقد أو الاقتراع (نظريات الحق والتعاقد). هذا يعني أنّ السلطة، في ظل المنظور الميكروفيزيائي، هي سلطة فاقدة للمشروعية، طالما أنها ليست نتاجا للتوافق أو التعاقد، وطالما أن آلياتها الأساسية هي الغلبة، والتحكّم، والقوة، والمراقبة، والعقاب. إنّ هذا التصور هو الذي دفع «دولوز» إلى الربط بين تصور «فوكو» للسلطة وتصور «نيتشه» لها. وذلك لاعتبار أساسي يتمثّل في كون أنّ السلطة لدهما معا (دولوز وفوكو) تتموضع فيما وراء الأخلاق، وخارج المعايير الحقوقية



إن الصراع حول السلطة غير قابل للحسم بواسطة التواصل والحوار (هابرماس) أو بالتداول الديمقراطي عن طريق التوافق والتعاقد أو الاقتراع (نظريات الحق والتعاقد) والسلطة، فاقدة للمشروعية، طالما أنها ليست نتاجا للتوافق أو التعاقد، وطالما أن آلياتها الأساسية هي الغلبة، والتحكّم، والقوة، والمراقبة، والعقاب



والقانونية التي ينظر إليها باعتبارها أوهاما وأقنعة تحجب الطابع التسلطي للدولة. إنَّ السُّلطة لا زالت توظَّف جميع آليات التَّوهم والخداع والتضليل، وحينما لا تجدي هذه الآليات يتم اللُّجوء إلى العنف لإخضاع القوى المعارضة.

تتَّسم السُّلطة، في المنظور الفوكوي، بطابع سلبي وإيجابي في الوقت ذاته: فهي تجسّد من جهة طاقة سلبية تنفي كلّ من يعاديه ويعارضها باستخدام إجراءات تطويعية وتقنيات قمعية، ومن جهة أخرى فإنَّ هذا القمع والتطويع يمارس بموازاة تشغيل إجراءات أخرى إيجابية كإجراء تحريض الذوات المسلوّبة الإرادة على مزيد من الإنتاجية، والمردودية، والنَّجاعة.

توظَّف السلطة عدّة تقنيات كالمراقبة والحراسة والعقاب لكنّها أيضا تحثّ على الإنتاج، وتوظَّف من أجل السيطرة والهيمنة، الجسد ورغباته، والقيم والمعارف. فأشكال مراقبة السلطة تشمل الإنتاج المعرفي والأشكال الثقافية، كما تطال التعبيرات الجسدية.

بيد أنّ السلطة في العصر الحديث لا تكتفي بالتحكّم في حركات الجسد ودوافعه وحوافزه، بل تسعى أيضا إلى التحكّم في حياته ومماته وتوالده وتكاثره. ومن أجل تحقيق ذلك تلجأ إلى استعمال تقنيات جدّ معقّدة بما في ذلك مراقبة السلوك البيولوجي للساكنة.

* إنّ استراتيجيات السلطة في تنظيم وتدبير الحياة العضوية للناس يطلق عليها «فوكو» مصطلح «البيو-سياسي» La biopolitique إذ ابتداء من القرن 17 طوّرت السلطة استراتيجيات جديدة للتحكّم في الحياة العضوية وفي مقدّماتها استراتيجية التعامل مع الجسد باعتباره آلة، فترويض الجسد، وإنماء قدراته، وسلب قواه، ودمجه في نسق الرقابة الاقتصادية والفاعلية الإنتاجية، كلها يتم تكريسها عن طريق المراقبة. إنّها استراتيجية تقوم على ما يطلق عليه «فوكو» بمصطلح آخر «التشريح السياسي» L'anatomopolitique للجسد الإنساني.

• أمّا الإستراتيجية الثانية فهي مرتبطة بتقنيات الحياة وبخصائص الجسد، وهي تروم جعل الجسد قاعدة لسيرورات بيولوجية، مثل التوالد، والحياة والموت، ومستوى الصّحة، ومعدّلات العمر..إلخ. وهذه



توظّف السلطة
عدّة تقنيات
كالمراقبة
والحراسة
والعقاب لكنّها
أيضا تحثّ على
الإنتاج، وتوظّف
من أجل السيطرة
والهيمنة، الجسد
ورغباته، والقيم
والمعارف. فأشكال
مراقبة السلطة
تشمل الإنتاج
المعرفي والأشكال
الثقافية، كما
تطال التعبيرات
الجسدية.



الاستراتيجية التي تسعى إلى مراقبة الجسد وترويضه وتطويعه توجد في انفتاح دائم على آخر ما استجدّ من تقدّم على الصعيد العلمي والتقني.

آية علاقة للمعرفة بالسلطة؟

تعتبر المعرفة عنصراً أساسياً في علاقات القوة. فهي مفعول للسلطة وشرط لها في الوقت ذاته، إذ كل منهما يستدعي الآخر ويشترطه. فليست المعرفة والعلم وسائلًا محايدة، أو أدوات موضوعية، بل هي شكل من أشكال السلطة، وعناصر أساسية في استراتيجية الصراع حول السلطة. فهناك علاقة وطيدة بين الاختيار المعرفي أو العلمي وإستراتيجية السلطة. من هنا النقد الذي يوجّهه «فوكو» للعلوم الإنسانية، إذ كلّها تساهم بدرجات متفاوتة في وضع استراتيجيات من أجل التلاعب بالعقول وترويض الأجساد. فنظام المعرفة وتشكيلات الخطاب تقوم على إرساء أشكال مختلفة من آليات التسلّط على البشر، مثل علم الاجتماع، والتحليل النفسي، والطبّ العقلي، وعلم النفس، والبيداغوجيا. فكلّ هذه المعارف والخطابات يتمّ تصريفها في ممارسات ومسلّكات، تروم تطويع الأجساد، ومراقبة الحياة، واستعمال المتع وال رغبات. هكذا يرفض «فوكو» اختزال السلطة في أجهزة الدولة القمعية ومؤسساتها، كما يرفض اختزالها في المؤسسات الإيديولوجية- كما يذهب إلى ذلك الفيلسوف الفرنسي «لويس ألتوسير». مما يعني أنّ مفهوم «فوكو» للسلطة يتجاوز المجال السياسي كما يتجاوز المجال الإيديولوجي. إذ هي ليست جهازاً بل علاقة، وهي غير مستقرّة ومتمركزة في مكان محدّد، بل توجد مبعثرة في كلّ أنحاء الجسد الاجتماعي، إنّها توجد في كلّ الأمكنة وخصوصاً في تلك التي لا يعتقد أنّها من الممكن أن توجد بها. إنّها كما يقول «فوكو»: «توجد في كلّ مكان ولا مكان بعينه»، لا مركز لها ولا أطراف لها، تحكم سيطرتها على كلّ شيء، وهي سيرورة بدون ذات، وليست مفعولاً لذات فردية أو جماعية أو تاريخية أو رمزية، بل هي مفعول لنسيج من العلاقات والمؤسسات، مثل الأسرة والسّجن والعيادة والمدرسة والحزب والمذهب.. الخ.

كما أن تصوّر «فوكو» للسلطة يقضي كلّ محاولة تروم تأسيسها على أسس مشروعة: كالتوافق أو التراضي، وكالحوار والتواصل. لا شيء باستطاعته الحدّ من استراتيجيات السلطة أو من علاقات القوة. فالسلطة لا يمكن إخمد فتيل نار حريها، ولا يمكن استئصال إستراتيجيتها، كما أنّ



ليست المعرفة والعلم وسائلًا محايدة، أو أدوات موضوعية، بل هي شكل من أشكال السلطة، وعناصر أساسية في استراتيجية الصراع حول السلطة. فالعلوم الإنسانية حسب فوكو، تساهم كلّها بدرجات متفاوتة في وضع استراتيجيات من أجل التلاعب بالعقول وترويض الأجساد.



محاولة مأسستها وتثبيتها، لا يمكن إيقاف جموحها نحو مزيد من التوسّع والانتشار والهيمنة والتسلّط.

براديعم السّلطة :

رفض نظرية الحق والتصور القانوني للسّلطة

إنّ تصور «فوكو» للسّلطة يعلن نهاية الإشكالية الحديثة للسّلطة والتي تنتظم حول التقابل الرّئيسي: بين المجتمع والحقوق من جهة، وبين الدولة والقانون من جهة أخرى. ويعلن تصوّره، من جهة أخرى، بداية لبراديعم جديد للسّلطة فإذا كانت السّلطة توجد في كل مكان وتخرق طرفيها المهيمن والمهيمن عليه، وأنّ الشّرعية والاضطهاد هما وجهان لعملة واحدة إذ لا يختلفان من حيث الماهية. وإذا كانت الدولة لم تعد اللحظة الحاسمة ولا الدّالة في السّلطة، فإنّ هذا يقتضي، بل ويستدعي بالضرورة، إعادة التفكير من جديد في السّياسة، وإعادة تعريف للسّلطة.

كتب «دولوز» حول أعمال «فوكو» المتعلّقة بالسّلطة قائلاً: «إنّ القاسم المشترك بين الجمهوريين وبين المونارشييين في الغرب، يتمثّل في إعلانهما من شأن القانون إلى مرتبة مبدأ السّلطة، وذلك من أجل جعل هذه الأخيرة تقدّم نفسها في صورة تمثّل قانوني متجانس»^[24].

ويضيف «دولوز» قائلاً: «إنّ فوكو لم يساهم بتاتا في تقديس «دولة الحق»، فهو يرى بأنّ التّصوّر الذي يستند إلى الشّرعية ليس بأفضل من التّصوّر القمعي للسّلطة. فنحن هنا أمام نفس التّصور في الحالتين معا « إنّ فوكو يبيّن بأنّ القانون لا يتمثّل حالة سلم يمكن اعتبارها أفضل من تلك التي تفرضها حرب مربوحة. بل إنّ القانون يتمثّل الحرب ذاتها، بل هو بالفعل إستراتيجيتها»^[25].

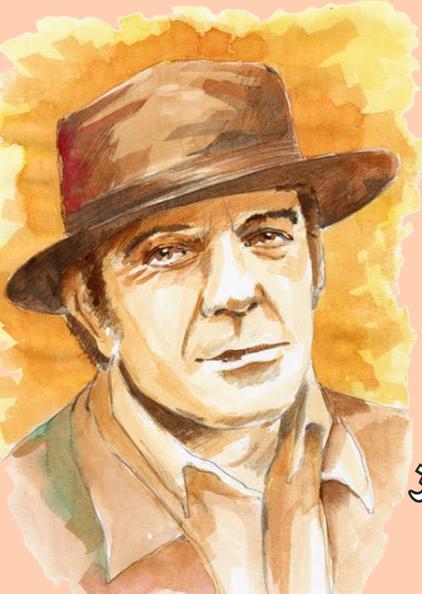
إنّ ما قاله «دولوز» يعبر عن طبيعة الموقف المعاصر المضاد « للنّزعة القانونية »، وهو ذاته كما رأينا موقف كل من «نيتشه» و«فوكو». يتأسّس هذا الموقف على رفض للتّقابل الذي أقامته الحداثة السّياسية ما بين تصور تقليدي للقانون من حيث أنه يتمثّل اللحظة الأساسيّة للحكم، وما بين فكرة «الحرب» الدائمة الملازمة لكلّ تنظيم اجتماعي. بل أكثر من ذلك، إذ يعتبر هذا الموقف، والذي يمكن أن ننعته بموقف مابعد حداثي

[24] Gilles Deleuze, Foucault, éditions de minuit, Paris, 1986, p5

[25] المصدر السابق ، ص. 5



إذا كانت السّلطة توجد في كل مكان وتخرق طرفيها المهيمن والمهيمن عليه، وأنّ الشّرعية والاضطهاد هما وجهان لعملة واحدة إذ لا يختلفان من حيث الماهية. وإذا كانت الدولة لم تعد اللحظة الحاسمة ولا الدّالة في السّلطة، فإنّ هذا يقتضي، بل ويستدعي بالضرورة، إعادة التفكير من جديد في السّياسة، وإعادة تعريف للسّلطة.



دولوز

position postmoderne، القانون باعتباره الشكل الراهن للحرب. ينتهي هذا التصور إلى تفكيك التحديد الكلاسيكي للحقّ.

فلقد سبق لهوبز أن طرح القانون كنهاية للحرب، وكل المفكرين الحداثيين من بعده سَطَّروا على هذه المسألة أي مسألة اعتبار أن الحق / القانون ينهي الحرب ويضع حدًا لحالة الطبيعة. وحده «سبينوزا» أبدى تحفّظه اتجاه هذه المسألة، حين رأى أنّ الحق لا يؤدي إلى إلغاء حالة الطبيعة، وإنّما يؤدي فحسب إلى تغيير في الطريقة أو الكيفية التي تدار بها السّلطة.



ذات الشيء نعثر عليه لدى «فوكو» و «دولوز»، حيث يقدّمان معا الحق باعتباره أحد أشكال الحرب، بحيث ليست حالة الطبيعة وحدها التي تستمرّ في الوجود، وإنّما الحقّ ذاته ليس سوى أحد أشكالها الراهنة. فليس هناك اختلاف بين السّلط كيفما كانت. وهذه أحد النّتائج التي ينتهي إليها هذا الموقف. إذ ينتهي إلى إلغاء التمييز أو التّفاضل الذي تقيمه الحداثة بين السّلطة المؤسّسة على الحقّ، والسّلطة المؤسّسة على الاستبداد.^[26] يقول فوكو: «إنّ التحليل بألفاظ السّلطة لا يجب أن يسلم كمعطيات أولية، سيادة الدّولة، والشّكل القانوني والموحّد الشّاملين للهيمنة فهذه الألفاظ ليست إلا أشكالاً نهائية».^[27]

هكذا فكل ما يتعلّق بالسّلطة يدور في الفضاء المعتم لعلاقات القوة فالجهاز القانوني ليس سوى ظاهر السّلطة وشكلها المرئي، أمّا ماهية السّلطة وحقيقتها العميقة فيجب البحث عنها خلف أقنعة القانون والحق.

الحياة والجسد كرهانين للسّلطة

إنّ الرهان الأساسي للسّلطة كما يتصورها «فوكو» هو الجسد والحياة العضوية بصفة عامة. ولقد رأينا بأنّ «فوكو» ابتكر مفهوما جديدا هو مفهوم «البيو-سلطة»، وهو ينطوي على مفهومين آخرين هامّين هما على التوالي:

- مفهوم «التشريح-السياسي» للجسد الإنساني،
- ومفهوم «البيو-سياسي» الذي يتعلّق بحياة الساكنة.^[28]

ليس هناك اختلاف عند فوكو بين السّلط كيفما كانت وينتهي إلى إلغاء التمييز أو التّفاضل الذي تقيمه الحداثة بين السّلطة المؤسّسة على الحقّ، والسّلطة المؤسّسة على الاستبداد فالتحليل بألفاظ السّلطة لا يجب أن يسلم كمعطيات أولية، سيادة الدّولة، والشّكل القانوني والموحّد الشّاملين للهيمنة فهذه الألفاظ ليست إلا أشكالاً نهائية



[26] المصدر السابق، ص. 5

[27] Michel Foucault, La volonté de savoir, Gallimard, Paris, 1976 p121

المفهوم الأول يتعلّق بالجسد ويستهدف ترويضه، والمفهوم الثاني ينصبّ على تقنيات التدبير الأقصى للقوى الحيوية، ويستهدف بصفة خاصة التناسل والسّكان.

يبين «فوكو» بوضوح شديد على أنّ الموضوع الخاص بالسلطة السياسية الحديثة هو تحكّم في الجسد يتخذ صورة «التأديب» La discipline ومراقبة الحياة، وتدبير القوى البيولوجية. بتعبير آخر، يتبنّى «فوكو» فرضية «نيتشه» التي ترى «أنه في العالم الحديث، صارت الحياة هي الموضوع السياسي بامتياز، بل وصارت هي المستهدفة في ديناميتها الأصلية السابقة على كل اجتماع بشري.

وإذا ما عقدنا مقارنة بين «فوكو» و«ماركس»، نجد بأنّ هذا الأخير ظلّ أسيرا في منظور كلاسيكي يقيم تعارضا صارما بين الدولة والمجتمع، بين السلطة المضطهدة والقوى الاجتماعية المضطهدة. أمّا «فوكو» ومعه جزء كبير من المفكرين ما بعد الحداثيين، يفكّر في السلطة كفضاء لنزاع دائر بين القوى الحيويّة المعتمدة والغامضة، وبين القوى الاجتماعية الارتكاسية وبحكم ذلك يصبح من البديهي أنّ «الحياة» وليس «الحق» هي التي تشكّل الرّهان الأساسي للسياسة. يقول «فوكو»: «لقد صارت الحياة أكثر من الحقّ رهانا للصراعات السياسية، حتى إن كانت الحياة تعبر عن ذاتها عبر توكيدات الحقّ فالحقّ في الحياة، والحقّ في التعبير الحرّ عن الجسد، والصّحة، والسّعادة، وإشباع الحاجات، والحقّ فيما وراء كل أشكال الاضطهاد والاستلاب (...). هذا الحقّ الغير مفهوم من قبل النظام القانوني الكلاسيكي، كان مصدر ردّ فعل سياسي على كلّ الإجراءات الجديدة للسلطة، والتي هي بدورها لا تنتمي إلى حق السيادة التقليدي»^[29].

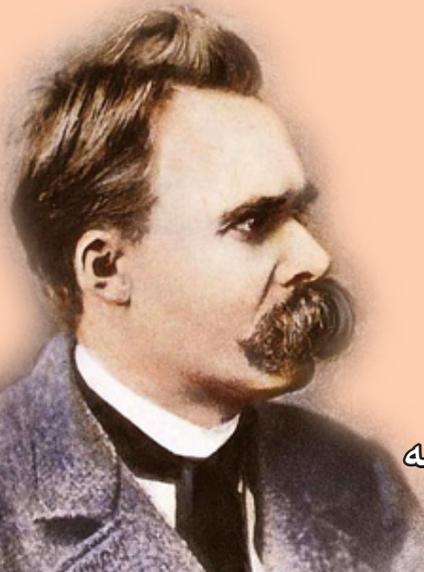
هكذا نلاحظ أنّ تصور «فوكو» للسلطة يؤدّي إلى خلخلة المفاهيم التقليدية، فالسلطة المعاصرة ليست هي «السيادة» La souveraineté، وأنّ الحقوق المعاصرة التي تتمّ المطالبة بها لم تعد هي الحقوق بالمعنى الكلاسيكي المتداول للفظ، كما أنّ الصّراع السياسي ليس رهانه الأساسي هو السيطرة على جهاز الدولة، أو كسب الحقوق وغيرها. لقد حدث انزياح في الرهان السياسي بعد أن صار المفهوم المحوري للصراع السياسي هو «الحياة»، والتي تحيل بدورها إلى الطبيعة والجسد. فمفهومها

Michel Foucault, La volonté de savoir, Gallimard, Paris, 1976 p183 [28]

Michel Foucault, La volonté de savoir, Gallimard, Paris, 1976 p191 [29]



يبين «فوكو» بوضوح شديد على أنّ الموضوع الخاص بالسلطة السياسية الحديثة هو تحكّم في الجسد يتخذ صورة «التأديب» ومراقبة الحياة، وتدبير القوى البيولوجية. فقد صارت الحياة هي الموضوع السياسي بامتياز، بل وصارت هي المستهدفة في ديناميتها السابقة على كل اجتماع بشري



« التشریح-السیاسی »، و « البیو-سیاسی » یبیینان بجلاء أنّ ما تسعى السلطة إلى التحکّم فيه، أصبح یندرج ضمن « المواضيع الاجتماعیة الدنیا»، وینضوي تحت لواء الغریزة أو الرغبة بل إنّ الحقّ الحدیث، كما یرى «فوکو»، قد تشکّل على أنقاض الجسد، وعلى قاعدة انحاء الجسد ویرى «فوکو» أنّ الإجهاز على الجسد من قبل السلطة قد ابتداءً مبکّراً، إذ سبق « لنظریة السیادة» فی أواخر القرن 17، أن أفرغت جسد الملك من جوهریته بل منذ العصر الوسیط تمّت بلورة فكرة أنّ الملك یملك جسدين:

* الجسد الأول المشکّل من لحم وعظم مصیره الفساد،

* أمّا الجسد الثانی فهو رمزی یحافظ على دیمومته عبر الزمن (حیث الملك کرمز لا یفنی) مشکّلاً بذلك أساساً فیزیقیاً للمملكة المونارشیة.

فهل نشهد اختفاء تدریجیاً للعقاب الجسدی، وبداية لإحلال الإقناع؟ محلّ الإكراه الجسدی والخطاب محلّ العنف؟



أن تصور «فوکو» للسلطة یؤدي إلى خلخلة المفاهیم التقلیدیة، فالسلطة المعاصرة لیست هی وأن الحقوق المعاصرة التي تتم المطالبة بها لم تعد هی الحقوق بالمعنى الكلاسیکی المتداول للفظ، كما أن الصراع السیاسی لیس رهانه الأساسي هو السیطرة على جهاز الدولة، أو كسب الحقوق و غیرها.



(4)



الحقوق كرهان لحياة الجسد

تهتم السلطة الحديثة بالجسد على غرار السلطة التقليدية، بيد أن ما يجعلها مختلفة، هو أنها لا تهدده، ولا تكرهه حتى تجعله ينهار؛ بل بدل ذلك تسعى أن تجعله أكثر إنتاجاً، حيث تعمل على تنمية طاقاته إلى أقصى الحدود. لكن وبالرغم من هذا الفرق، إلا أنها نظير السلطة التقليدية، تسعى باستمرار للهيمنة عليه

وإذا كانت الحداثة قد أرجعت للجسد بعض حقوقه، كحق الجسد في الأمن والكمال. وبموازاة هذا الإنجاز بدأنا نشاهد اختفاء تدريجياً للعقاب الجسدي، وبداية إحلال، على الأقل على المستوى الظاهري، الإقناع La persuasion محل الإكراه الجسدي، والخطاب Le discours محل العنف Laviolence. لكن تحليل «فوكو» يميل إلى التقليل من أهمية هذا التطور، إذ يعتبره مجرد تغير في شكل الهيمنة، حيث حلت محل العقاب الجسدي، تكنولوجيا «رمادية» و«سريّة» للمراقبة والضبط Une technologie grise et discrète وهذا يعني أن الجسد لازال يشكّل الرهان الأساسي للسلطة لأنّ المستهدف باستمرار هي القوى الحيوية للإنسان والطبيعة، أمّا الذي تغير فلا يعدو أن يكون تحولاً شكلياً في كيفية التعامل مع الجسد.^[30]

تهتم السلطة الحديثة بالجسد على غرار السلطة التقليدية، بيد أن ما يجعلها مختلفة، هو أنها لا تهدده، ولا تكرهه حتى تجعله ينهار؛ بل بدل ذلك تسعى أن تجعله أكثر إنتاجاً، حيث تعمل على تنمية طاقاته إلى أقصى الحدود. لكن وبالرغم من هذا الفرق، إلا أنها نظير السلطة التقليدية، تسعى باستمرار للهيمنة عليه. لهذه الأسباب لا يرى «فوكو» في سلطة «الحق»، أي إجراء يجعلها تحدث قطيعة بين الاضطهاد والحرية، وكل ما فعلته أنها أحدثت تغييراً طفيفاً في كيفية تحقيق الهيمنة.

إنّ السلطة عرفت شكلين من الهيمنة:

• الشكل الأول يقوم، على ما يطلق عليه «فوكو» عملية الاقتطاع أو الأخذ Le prélèvement، حيث السلطة تقطع ما تحتاجه أو ما تدين به حتى إن اقتضى ذلك أخذ الحياة ذاتها.

[30] Michel Foucault, La volonté de savoir, Gallimard, Paris, 1976 p81



• أمّا في الشكل الثاني من الهيمنة، فإنّ السّلطة تقوم بعملية التنظيم، وتفرض الوصاية، وتمارس الاستثمار. لهذا يستخلص «فوكو» بأنّ مجيء عصر الحقّ والحقوق لم يجلب معه الحرّية والتحرّر، بل أدّى إلى تغيير بسيط في علاقات القوّة. وربّما هذا الذي يبيّن لنا لماذا يصرّ «فوكو» على أن يضع بين قوسين لفظ الحقوق حينما يكون بصدّد الحديث عن الاحتجاجات الاجتماعية المطالبة بالسّعادة والصّحة والحياة. لأنّ هذه المطالب في نظره ليست حقوقاً، بقدر ما هي عبارة عن قوى تسعى إلى التعبير عن ذاتها، بواسطة مطالب أصيلة ومرتجدة تعبر عن أشكال من الوجود سابقة على كلّ نظام قانوني. وتجاوزاً، يمكن حسب «فوكو» الحديث هنا عن «حقوق متوحّشة»، إذا كنّا نقصد من وراء استعمال لفظ حقوق هنا، التعبير عن مطالب صادرة من أعماق الحياة.



أنّ تصور «فوكو» ينتقل بنا من التّقابل الذي أقامته الحداثّة بين المجتمع والدولة، إلى تقابل من نوع جديد، إنه التّقابل بين الطّبيعة والسّلطة. إنّ أحد نتائج هذه الزحزحة يتمثّل في إحلال مفهوم «مقاومة» السلطة résistance محلّ مفهوم المطالبة بالحقوق.

من الواضح إذن أنّ تحليل فوكو للسّلطة يحدث انزياحاً في رهان الحداثّة، حيث يجعله يتدرّج إلى أعماق الكائن الحيّ والوجود الإنساني. لا يتعلّق الأمر هنا بالمراهنة على قيم الحرّية والمساواة والحقّ في التّعبير عن الرأى، بل صار الرّهان هو مطالب الجسد، والجنس، والقوى الحيويّة المشكّلة للكائن الحي. الشيء الذي يعني أنّ تصور «فوكو» ينتقل بنا من التّقابل الذي أقامته الحداثّة بين المجتمع والدولة، إلى تقابل من نوع جديد، إنه التّقابل بين الطّبيعة والسّلطة. إنّ أحد نتائج هذه الزحزحة يتمثّل في إحلال مفهوم «مقاومة» السلطة résistance محلّ مفهوم المطالبة بالحقوق. يقول «دولوز»: «لقد صارت الحياة مقاومة للسّلطة حينما اتخذت السلطة من الحياة موضوعاً لها»^[31].



وهو نفس الرأى الذي يتبناه «فوكو» حين يصرّح بأننا لا نعرف ما الذي يستطيعه الإنسان باعتباره كائناً حياً وكمجموعة من القوى التي تقاوم. ولعلّه، في ذلك، يوافق لسبينوزا وقد أعرب، من قبل، عن موقف شبيه بالموقفين السابقين، حين قال «إذ هو بدوره يؤكّد أنّنا لا نعرف ما الذي يستطيعه الجسد الإنساني، حينما يتحرّر من تطويعات الإنسان».

لفهم طبيعة هذا الموقف، يجب أن نشير إلى أنّ الأشكال القانونيّة والحقوقيّة ونظريات التّعاقّد، هي في نظر هؤلاء، تقوم على إخفاء وحجب الطّبيعة العميقة للعلاقات التي تربط بين الأفراد، وذلك من خلال تقديمها

Gilles Deleuze, Foucault, éditions de minuit, Paris, 1986, p99 [31]

للسلطة في صورة اللحظة الكثيفة، المتمركزة في أحاديثها، بينما السلطة في واقعها الفعلي هي لحظة مفككة، مبعثرة، منتشرة، حاضرة في كل مكان، ومع ذلك غير قابلة للإمساك بها، لأنها عديمة الماهية ومن الواضح أن مثل هذا الافتراض يدحض فكرة وجود «مكان خاص» للسلطة، كما يدحض الفكرة الموروثة عن «ماركس» والتي تركز السلطة في جهاز الدولة. إن النموذج الذي يقترحه «فوكو» و«دولوز»، والذي يجب أن تستلهمه السلطة، يتعارض بوضوح مع «نظرية السيادة»، ومع كل تصور مركزي للسلطة يمنحها قدرة شمولية، ويحصرها في جهاز الدولة. في مقابل ذلك نجد أن تصورهما قريب إلى حد ما من النموذج الموروث عن «مونتسكيو»، أي «النموذج الاقتصادي للسلطة»، الذي يقوم «فوكو» بتفكيكه لإمطة اللثام عن طابعه الليبرالي المزيّف. إن ما حاول «مونتسكيو» أن يبيّنه بالفعل، هو أن «المدن التجارية» بنسجها وإقامتها لسلسلة من الشبكات اللامرئية واللامادية، قد نجحت في الإفلات من التدخلات المكثفة للسلطة السياسية. ممّا يعني أن السلطة التي أقامتها هذه الشبكات لامرئية، ولامادية، وتفلت من كل سيطرة ملموسة. إنها سلطة تعمل على إدماج العالم كله في شبكة علاقاتها. يضع «مونتسكيو» محلّ سلطة «الفيتان»، استراتيجيات تستعمل القوى، وتنتهج سياسة التقسيم، والتفريع، والانتشار. يوجد إذن تقابل ما بين الشبكة التجارية التي تجهل الأوطان، ولا تكثر بالحدود، وتعتبر العالم بكامله كمجال لعملها واشتغالها؛ وما بين السلطة مفهومة كجهاز مقيّد ومحدّد في المكان، وأحادي المركز. فمحلّ صورة «الغول» الحاضر، الجاثم؛ تحلّ صورة «شبكة الفخ»، أو «شبكة الصيد».

إنّ منطق هذا النمط من السلطة يقوم على مبدأ يجد تعبيره في الصيغة التالية: «أن ترى بدون أن ترى». إذا كانت السلطة نظير التبادل عبارة عن علاقة، فإنّ هذا يجعلها متعدّرة على الإمساك، بحيث كلّ ما تسمح به هو قابليتها للاستعمال، دون أن تكون لنا القدرة على إبطال مفعولاتها أو تعطيلها. عمل «فوكو» الفكري تمثّل في حرصه على إظهار ما يظلّ خفياً ومستترا على الدوام، كما سعى أيضا أن يبيّن، فيما وراء اللعبة الظاهرة للمؤسّسات والأجهزة القانونية، استمرار وتواصل لعبة القوى، والتي تبعا لمنطقها الخاص بها، لا تكفّ عن تشكيل السطح، وهدم القواعد وإعادة بنائها، ولماذا لا العمل على تطويرها.

إنّ النموذج الذي يقترحه «فوكو» و«دولوز»، والذي يجب أن تستلهمه السلطة، يتعارض بوضوح مع «نظرية السيادة»، ومع كل تصور مركزي للسلطة يمنحها قدرة شمولية، ويحصرها في جهاز الدولة لأن السلطة في واقعها الفعلي هي لحظة مفككة مبعثرة ومنتشرة وحاضرة في كل مكان وهي في نفس الوقت غير قابلة للإمساك بها.

مونتسكيو

النموذج التأديبي للسلطة

لقد قلنا إنّ السلطة لدى «فوكو» تتشكّل من علاقات القوة، بحيث لا وجود لها خارج هذه العلاقات وهذا يعني أنّها ذات «طبيعة استراتيجية» فهي تمارس ضغطاً دائماً على النشاط الإنساني، وبالفعل فالسلطة تتعلّق بالكيفيّة التي يتمّ بها تدبير السلوكات وحكمها داخل المجتمع، وهي بذلك تتجاوز تقنيات ممارسة الإخضاع والهيمنة المشروعة، إلى مستوى علاقات القوة التي تحدّد مختلف الأنشطة داخل المجتمع. إنّها نسق يقظ ينصبّ على السيّورات والسلوكات والأنشطة ومثل هذه الوظيفة غير قابلة أن تختزل إلى المراقبة والعقاب، لأنّها تروم إحداث تغيير إيجابي على الأفعال وتوجيهها، ومقارنتها ببعضها البعض، وإحالتها وإثارتها. إنّ السلطة تشتغل كعلاقة، أو كعلاقة للعلاقات، علاقة الفعل بفعل آخر، وعلاقة السلوك بسلوكات أخرى، أو علاقة القوة بقوة أخرى. يصوغ «فوكو» هذا التّصور الجديد للسلطة من خلال التّركيز على بعدها الإجرائي والفاعل، ويحكم عليها انطلاقاً من القوى التي تخضع لها، أو تلك التي تخضعها لها. كما أنّ مساءلة «فوكو» للسلطة ليست مساءلة لماهيتها، ولطبيعتها، كما أنّه ليس تساؤلاً حول أصلها وموطنها، ولكنّه تساؤل حول طرق فعلها، وكيفية تصرّفها، وآليات اشتغالها. ولا شك أنّ هذه النظرة إلى السلطة بما هي علاقات القوة، أخذت تفرض نفسها على المجتمعات عندما تخلّت السلطة عن «نموذج السيادة» لصالح «النموذج التأديبي». إنّ هذا لم يحدث إلا حينما تخلّت ممارسة السلطة على التّسليم بالطّابع المفارق والمتعالى للقانون. إنّ هذا الانتقال إلى «النموذج التأديبي» أحدث تحويراً عميقاً في أنماط تعقّل السلطة، فالتّفكير في السلطة كآلية تأديبية يقتضي التخلّي عن النّظر إليها كممارسة لها «حقّ الأمر» غير القابل للجدل. كما يقتضي ذلك أيضاً عدم إحالة السلطة إلى «مبدأ حقّ» يحدّد مسبقاً فعلها ويتنبأ بمفعولاتها «فالنموذج التأديبي» يقطع إذن مع فكرة وجود معيار خارجي عن مجال تطبيقه ويتعالى على السيّورات والعمليات التي يتحقّق من خلالها. يعني هذا أنّه يعمل على بلورة تصوّر للمعيار محايت لعمل السلطة ولا يشرطها بشكل قبلي. إنّ «التأديب» لا يمكن التّفكير فيه إلا في علاقة بالعمليات التي ينجزها، من هنا يكتسي طابعه التاريخي المحايت.



السلطة لدى فوكو تتشكّل من علاقات القوة بحيث لا وجود لها خارج هذه العلاقات وهي تتعلّق بالكيفيّة التي يتمّ بها تدبير السلوكات وحكمها داخل المجتمع، وهي بذلك تتجاوز تقنيات ممارسة الإخضاع والهيمنة المشروعة، إلى مستوى علاقات القوة التي تحدّد مختلف الأنشطة داخل المجتمع



إنَّ السُّلْطَةَ كما يتصوَّرها «فوكو» ليست اضطهادية ولا قمعية بل يجب التخلّي عن التّفكير فيها بألفاظ الممنوع والمحظور. إنّها تتّسم بطابع إيجابي ومنتج ولهذا فهي تتحدّد قبل كلّ شيء كسلطة لتوليد الانفعالات واستقبالها في الوقت ذاته. فهي تفعل وتنفع، وإذا كانت السُّلْطَةُ في الماضي موجّهة فحسب نحو وظائف سلبية، كإبطال مفعول المخاطر التي تهدّد استقرارها وهيبتها وجبروتها، حيث كانت تشتغل كقوّة خارجية تمارس الإكراه من الخارج، فتسعى إلى أن تمنع أو تجنّب أو تلزم وتكره النّاس على احترام القواعد، فإنّ السُّلْطَةَ التّأديبية لها دور أكثر إيجابية، فهي لا تكتفي بالزّجر أو بالمنع، ولكنّها تستثمر موضوعها وتعمل على تشكيله وتنمية قدراته ومنافعه. وبالرّغم من كونها تستمرّ في القيام بعمليات تأنيب السُّلوك، إلا أنّها تهتمّ أكثر بمضاعفة مردوديته، « فالتأديب » يستعمل من أجل صناعة فرد منتج مفيد ونافع.



إنّ السُّلْطَةَ كما يتصوَّرها «فوكو» ليست اضطهادية ولا قمعية بل يجب التخلّي عن التّفكير فيها بألفاظ الممنوع والمحظور. إنّها تتّسم بطابع إيجابي ومنتج ولهذا فهي تتحدّد قبل كلّ شيء كسلطة لتوليد الانفعالات واستقبالها في الوقت ذاته. فهي تفعل وتنفع.

إنّ ما يكشف عنه هذا النّمونج ليس صورة سلطة تمارس قمعها من الخارج، بل سلطة داخلية تدعو وتثير وتنتج وتشكّل. سلطة تتمتّع بقدرة كبيرة على التّوجيه، توجيه الأفعال والتصرّفات، ومضاعفة مردوديتها على غرار، سلطة التّأديب المدرسي، أو سلطة التّأديب الحرفي. من بين مضاعفات هذا التّحول في براديغم السُّلْطَةَ، أنّه يؤدّي إلى إحداث قلب في المحور السياسي لنزعة الفردنة L'individuation ، ففي النّظام التّأديبي نجد بأنّ « نزعة الفردنة » توجد في هبوط دائم، « إذ بقدر ما تصبح السلطة مجهولة الاسم، وأكثر وظيفية، فإنّ أولئك الذين تمارس عليهم ينزعون إلى أن يكونوا أكثر فردانية ». إنّ الفرد تتحدّد هويّته تبعاً لدرجة إدراكه لأفعاله ورؤيته لتصرّفاتة، حيث كثافة وحدّة فردانيته تتناسب مع درجة رؤيته لها، وميكانيزمات التّأديب تلعب على هذا السجّل المشكّل من جدلية بدهة الرّؤية/النزعة الفردانية، وإذا كانت السُّلْطَةَ التّأديبية تولّد «نزعة الفردنة»، فلأنّها تجعل الرّؤية ممكنة، رؤية لا تفرضها من الخارج، بل يسلّطها الأفراد بعضهم على بعض، فالمعيار La norme يجعل كلّ فرد يتموضع بالنّسبة للآخر وللآخرين، وهذا هو الفرق بين النّمونج التّأديبي والنّمونج المونارشي، ففي هذا الأخير تصبح السُّلْطَةُ هي المرئية، بينما في النّمونج التّأديبي، الذي يستلهم نموذج Le panoptisme، تصبح السُّلْطَةُ هي التي « ترى دون أن ترى »، وعبر مفعول الرّؤية هاته La visibilité وما



يترتب عنها من مقارنة، تعمل السلطة التأديبية على تشكيل الفردانيات. إنها تنتج الذوات عبر الرؤية والمعرفة المقارنة لبعضها البعض، وهي لا تنجح في التأثير عليهم إلا حينما تجعلهم قابلين للتشكّل كحقائق: أي كوضعيات، ومراتب، ودرجات. إنّ هذه السلطة غريبة عن كلّ ميتافيزيقا ذاتية، لأنّ الفردانية التي تصنعها آليات التأديب هي فردانية بدون ماهية خاصة. فهي لا توجد إلا من خلال وعبر آلية « الرؤية » و« المقارنة » التي يتيحها المعيار.



إذن، « التأديب »، بمعناه الحديث، يفتح إمكانيتين متكاملتين من حيث الجوهر consubstantielle:

- تشكيل الفرد كذات مختلفة، متخصصة، متميزة، مؤهلة؛
 - وبموازاة ذلك تشكيل فضاء للمقارنة يسمح بتقدير المسافات التي تفصل بين الأفراد وتعمل على توزيعهم داخل مجموعة من السكان.
- إنّ ميكروفيزياء التأديبات ليست شيئاً آخر غير تحيين وتفعيل علاقات السلطة في مجتمع متعدّد ونجاعة هذا النموذج تتوقف - كما لاحظ ذلك فوكو- على أدوات بسيطة ولكنها تستعمل وتوظّف بكيفية منظّمة وممنهجة: يتعلّق الأمر بالتراتبية، والتطبيع، والفحص.

السلطة كتخطيط بياني

• إنّ علاقات السلطة تشكّل استراتيجية لكن بدون خبير استراتيجي
Une stratégie sans stratège

- كما أنّ علاقات السلطة قصديّة لكنها ليست ذاتية. فالسلطة تتجاوز كلّ استعمال نوعي، كما لا تختزل في أيّ مضمون خصوصي. ليس منطق السلطة قمعياً وإنما هو وظيفي، يستعمل من أجل تدبير اللعبة المنفتحة والمتحرّكة لعلاقات القوة، أو علاقات الرغبة، أو علاقات الحقيقة. أي أنّها تحرّض أكثر ممّا تأمر، وإنّها تحدث زحزحات، وتكتّف وتبعثر أكثر ممّا تضطهد أو تخضع.

إنّ هذا التّغيير الذي طرأ على السلطة يربطه «فوكو» بالتّغيير الذي طرأ

إن ميكروفيزياء
التأديبات ليست
شيئاً آخر غير
تحيين وتفعيل
علاقات السلطة
في مجتمع متعدّد
ونجاعة هذا
النموذج تتوقف -
كما لاحظ ذلك
فوكو- على أدوات
بسيطة ولكنها
تستعمل وتوظّف
بكيفية منظّمة
وممنهجة: يتعلّق
الأمر بالتراتبية،
والتطبيع،
والفحص.



على رهان السُّلطة ووظيفتها. لقد صار موضوعها الجديد هو « حياة » الجنس البشري. لقد صار واقع الحياة تحت إمرة السُّلطة واندرج ضمن مجال تدخلها. إنَّها أصبحت مهتمّة بشكل مباشر بسلوك الإنسان بهدف الولوج إلى قلب ممارسة الوجود الإنساني. هكذا ستصير السُّلطة عبارة عن « بيو-سلطة »، وستأخذ على عاتقها الحياة والتحكّم في الرّغبة والتأثير على الانفعالات. يقول «فوكو» معبراً عن هذا الانعطاف الذي طال مفهوم السُّلطة ورهانها: « لا يتعلّق الأمر بلعب لعبة الموت في حقل السّيادة، بل يتعلّق الأمر بإعادة توزيع الحيّ في مجال القيمة والمنفعة »، فالاهتمام أساساً بعلاقات الوجود والسّعي لضبط مختلف أبعاده، أدّى إلى تفجير علاقات « المنع » و« الحظر » التي كانت تقوم عليها السُّلطة، لأنَّها صارت عائقاً أمام المساعي الجديدة التي تستهدفها الممارسة التّأديبية. إنّ السُّلطة عبارة عن رسم تخطيطي أو بياني لأنَّها عبارة عن وظيفة (أو مجموعة وظائف) منفصلة عن كلّ استعمال نوعي وعن كل مضمون خصوصي. في كتابه « المراقبة والمعاقبة - Surveiller et punir » يعرّف فوكو Le panoptisme (وهو عبارة عن مؤسّسة سجنية يوجد بداخلها برج سامق يستعمل من أجل رؤية كلّ ما يحدث داخل الرّنازن وتتبع الحركات الدّقيقة للسّجناء بدون أن تتمّ رؤيته هو كرسماً بياني أو تخطيطي للسُّلطة في مجتمع تأديبي)، فهذا السّجن يخترق كلّ أشكال المؤسّسات وينطبق على كلّ واحدة منها. إنَّه غير قابل للاختزال إلى هدف بعينه، أو وسيلة بعينها (كالتربية، أو العقاب، أو الإصلاح). كما أنّه ليست له مواضيع خاصة يمكن له أن يتجسّد فيها (مثل السّجين، أو التلميذ، أو الجندي). فهذه المؤسّسة تشتغل وتعمل في استقلال عن كلّ الأشكال التي يمكن أن تتجسّد فيها، وفي استقلال أيضاً عن الأفراد. إنّ السُّلطة بما هي «تخطيط» عبارة عن قدرة خالصة على الانفعال، فهذا الوجود التّخطيطي يزوّد السُّلطة بقوة مغايرة هي أكثر فاعلية وعمقا من تلك التي يمنحها لها الخطاب القانوني، فالشكل القانوني للسُّلطة يسعى إلى تقنين علاقات القوة وأسرها داخل قواعد وقوانين محدّدة. من نتائج هذا التقنين والتقييد حجب، بل وإلغاء حركيّة وتعدّد أقطابها التي تتيحها طبيعتها التّخطيطية. هذه السُّلطة، في فلسفة «فوكو»، لا تتحكّم لا في الشّروط التي تجعلها مرئية، ولا في قواعد



لا يتعلّق الأمر بلعب لعبة الموت في حقل السّيادة، بل يتعلّق الأمر بإعادة توزيع الحيّ في مجال القيمة والمنفعة، فالاهتمام أساساً بعلاقات الوجود والسّعي لضبط مختلف أبعاده، أدّى إلى تفجير علاقات « المنع » و« الحظر » التي كانت تقوم عليها السُّلطة.



تصرّفها، كما أنّها لا تضمن حتى استمرارها فالتّحيين الذي من شأنه أن يجعل السّلطة مستقرّة لا يوجد بحوزتها وبالتالي ينفلت من قدرتها بل يتوقّف كلّ ذلك على المؤسّسات الخاصّة بكلّ تشكيلة اجتماعية-تاريخية وهذه هي الوظيفة الأساسيّة للمؤسسة والمتمنّلة في تحقيق استدماج علاقات القوّة وتحيينها ولقد عالج «فوكو» في كتابه «إرادة المعرفة» أحد اللّحظات المتميّزة في إطار عملية تفعيل السّلطة، وهي لحظة «الجنس» «L'instance du sexe»، ولقد بيّن «فوكو» كيف استثمرت السّلطة «الجنس» وكيف استعملته كوسيلة تحفيز وتحريض للقوى الاجتماعيّة. لقد أصبح «الجنس» يشتغل ويوظّف كمجال لإدماج مفعولات السّلطة. لقد أصبح فضاء للسّلطة تسعى من خلاله وعبره إلى ترسيب منتجاتها وإيعازاتها. إنّ السّلطة، في هذا المنظور، بكفاء وعمياء فهي لا تبدأ بالكلام، ولا تسمح برؤيتها إلا إذا منحت لها مؤسّسة من المؤسّسات حدّا أدنى من إمكانيّة «الرؤية» و«المعرفة» وفي هذا المستوى نستطيع الحديث عن التّداخل والانشراط المتبادل بين علاقات القوّة وعلاقات المعرفة، فمثلا في مجال الجنس، تسعى إرادة المعرفة إلى تمكين الجنس من التّعبير عن ذاته، وجعله قابلا للرؤية وللمعرفة من خلال إرغامه على أن يعلن عن ذاته في صيغ خطابية، وعبر هذه الآليات وهذا النّوع من العلاقات تستطيع السّلطة أن تستولي على الجنس، لكن السّؤال الذي يمكن طرحه على تصوّر «فوكو» للسّلطة يمكن صياغته على النّحو التالي:

إذا كانت هناك علاقات متبادلة بين علاقات القوّة وعلاقات المعرفة، انطلاقا من كون كلّ من هما يفترض وجود الآخر، وكانت هذه العلاقات المتبادلة تشكّل سياجا محكما، فكيف إذن يمكن انطلاقا من سياج السّلطة/المعرفة، تكوين خطوط انفلات ومقاومة؟ Lignes de fuite et .de résistance

لقد بيّن «جيل دولوز» بأنّ «ميشال فوكو» اضطرّ إلى أن يدرج في تصوّره للسّلطة، بعدا ثالثا، لكي لا يظلّ أسيرا لذلك السّياج الذي تقيمه وتنظّمه علاقات القوّة. هذا البعد الثالث هو ما يمكن أن نطلق عليه «خطوط التّدويت» Lignes de subjectivation وهي خطوط غير قابلة للاختزال إلى خطوط القوّة الخاصّة بعلاقات القوّة، أو إلى خطوط الاستمرارية المميّزة لعلاقات المعرفة فحسب «فوكو» فإنّ عمليّة تكوين الذات، أو الدّخول في



السّلطة، في فلسفة «فوكو»، لا تتحكّم لا في الشّروط التي تجعلها مرئيّة، ولا في قواعد تصرّفها، كما أنّها لا تضمن حتى استمرارها فالتّحيين الذي من شأنه أن يجعل السّلطة مستقرّة لا يوجد بحوزتها وبالتالي ينفلت من قدرتها بل يتوقّف كلّ ذلك على المؤسّسات الخاصّة بكلّ تشكيلة اجتماعية.



علاقة مع الذات ومع الآخر قادرة على تحرير الذات من هيمنة واستحواذ سيجاج السلطة/المعرفة، فالعودة إلى الذات ومحاولة إعادة بنائها قد يؤدي إلى إحداث وتشكيل خط قطيعة Ligne de rupture. هكذا إذن يقر «فوكو» بإمكانية مقاومة السلطة وتحقيق انفلات حقيقي من شبكتها العنكبوتية، وذلك من خلال القدرة على الدخول في بعد آخر جديد، إنه بعد التعلق بالذات وبالآخرين. يؤسس «فوكو» إمكانية المقاومة بناء على الافتراض التالي: فلأنّ الذوات لا تتلاءم وتنسجم دائماً مع «الهوية» التي تفرض عليها من السلطة، فإنّ هذا يمكنها من بناء خارجيتها.

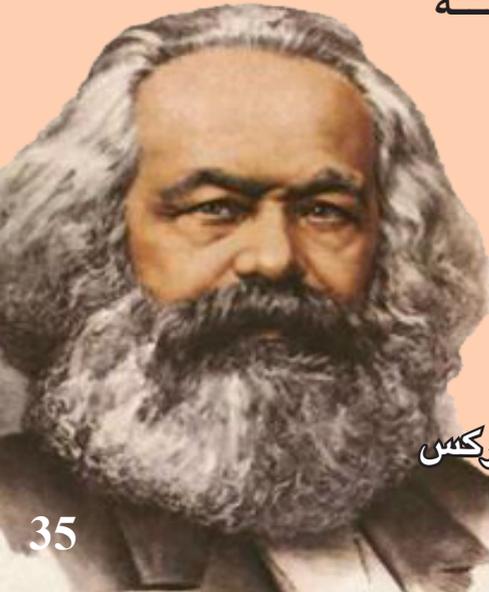


يقر «فوكو» بإمكانية مقاومة السلطة وتحقيق انفلات حقيقي من شبكتها العنكبوتية، وذلك من خلال القدرة على الدخول في بعد آخر جديد، إنه بعد التعلق بالذات وبالآخرين القادر على تحرير الذات من هيمنة واستحواذ سيجاج السلطة/المعرفة، فالعودة إلى الذات ومحاولة إعادة بنائها قد يؤدي إلى إحداث وتشكيل خط قطيعة

التصور الميكروفيزيائي للسلطة

يقر «فوكو» بأننا مازلنا نجهل ماهية السلطة رغم أنها تبدو قريبة منّا وذلك لأنّ المفكرين من قبله لم يبحثوا عنها بالعمق الكافي لبلوغ حقيقتها.

يعتمد نظام البرهنة لدى «ميشال فوكو» على المماثلة بين جهلنا لمفهوم السلطة وجهلنا لمفهوم الاستغلال، فإذا كان الاستغلال حاضراً في المجتمعات فإنّ تحليل طبيعة الاستغلال والكشف عن طبيعته الإنسانية لم يقع إلا في القرن التاسع عشر مع «كارل ماركس» الذي كشف عن استغلال الطبقة المالكة لوسائل الإنتاج واستغلال الرأسمالي للطبقة العاملة وقد يتجلى من خلال ما سمّاه «ماركس» بفائض القيمة، لذلك فإنّ مجازفة التعريف بالسلطة، أيضاً، لا تخلو من صعوبة نظرية، باعتبار أنّ السلطة مفهوم ملغز وإشكاليّ. هذا القصور دفع «ميشال فوكو» إلى الإقرار بأنّ كلاً من «ماركس» و«فرويد» لا يكفيان لمساعدتنا على معرفة هذا الشيء المغرق في الإلغاز فماركس قد نظر إلى السلطة بوصفها سلطة الدولة، ولقد بين الأساس الطبقي الذي تقوم عليه وكشف عن وظيفتها الأساسية. إنّ السلطة جهاز استغلال سياسي في المجتمع الطبقي تتركز الاستغلال الاقتصادي وتدعم النظام الرأسمالي وتدافع عن مصالح هذه الطبقة وتحميها. كما فسّر «فرويد» ما تمتاز به الدولة من عنف وسيطرة وقدرة، وذلك يرجع إلى أسباب نفسية لا واعية فسيطرة الحاكم هي تصعيد لعقدة مكبوتة في اللاشعور. هذا الأساس النفسي يؤكّد به «فرويد» على السلطة.



كارل ماركس

يتمثل عيب كل من « ماركس » و « فرويد »، حسب « فوكو » في أنهما نظرا إلى السُّلطة باعتبارها سلطة جهاز الدولة أي اعتبار الدولة هي الشُّكل الرئيسي للسُّلطة في حين أنّ هذا الموقف لم يعد صالحا لفهم السُّلطة في المجتمعات المعاصرة. فما هو تصوّر « فوكو » للسُّلطة؟

تظهر السُّلطة في الدولة لكنها ليست منحصرة في الحقل السياسي فحسب مثلما كان يعتقد في التّصوّر الكلاسيكي، بل هي تظهر في مواقع أخرى عديدة ولا تظهر أحيانا أخرى بحيث لم يعد بالإمكان الإمساك بها لحصرها أو تحديدها. إنها منتشرة في كل مكان: « إنها الشَّيء الذي نراه ولا نراه، الظاهر الخفي »

السُّلطة في تصوّر « فوكو » هي ممارسة بمعنى أنها علاقات قوّة، وهو تصوّر نستنتج منه بوضوح أنّه لا يخفى تأثر « فوكو » بالمقاربة النيّتشوية للسُّلطة. لا تنبع السُّلطة من أعلى، بل إنها قد تنبع من الأسفل. هذه المقاربة يحدثها « فوكو » في أمثلة حارس العمارة والسّجان والمسؤول النقابي. يلاحظ « فوكو » أنّا حينما نوليّ وجهنا فنحو السُّلطة.

ألا تقود الأمثلة الواردة في « المراقبة والمعاقبة » إلى استشراف التّحليل الذي يقدّمه « فوكو » لمسألة السُّلطة بما هو تحليل يطلب قطع رأس الأميرة، بمعنى أنّه لا يمكن اختزال السُّلطة في دواليب مؤسّسة الدولة بل السُّلطة تنبع من الأسفل.

هذا تصوّر ميكروفيزيائيّ للسُّلطة (تصوّر ذرّيّ للسُّلطة) وهو مخالف للتّصوّر الماركسي، ولكأنّ « فوكو » يقرّ بضرورة إقامة إستراتيجية للنّضال ضدّ السُّلطة فتصوّره، بالتّالي، وكما يقدّمه في كتابه « المراقبة والمعاقبة »، ليس تصوّرا وصفيا بل هو نضال ضدّ كلّ أشكال السُّلطة لكنّ النّضال ضدّ السُّلطة يتطلّب فضح آلياتها. كما أنّ هذا التّصوّر ليس تصوّرا ثبوتيا وماهويا، لأنّ « فوكو » يعتبر أنّ السُّلطة هي علاقات قوى، وهو يقول في ذلك: « السُّلطة شبكة من العلاقات المتحوّلة وغزو مستمرّ لمواقع استراتيجية متحرّكة ». لا يبحث « فوكو » عن السُّلطة كشيء قائم بذاته، بل يبحث عنها بما هي ممارسة على الجسد (مثال السّجين في « المراقبة والمعاقبة ») أي أنّها تراقب الأجساد وتستثمرها وتطوّعها وتتكلم بها أي أنّ السُّلطة تخضع الأجساد من خلال التّشريح السياسي للجسد.



يتمثل عيب كل من « ماركس » و « فرويد »، حسب « فوكو » في أنهما نظرا إلى السُّلطة باعتبارها سلطة جهاز الدولة أي اعتبار الدولة هي الشُّكل الرئيسي للسُّلطة في حين أنّ هذا الموقف لم يعد صالحا لفهم السُّلطة في المجتمعات المعاصرة.



لقد بين «فوكو» علاقة التلازم بين السلطة والمعرفة، فالسلطة تنتج المعرفة والمعرفة تنتج السلطة، بمعنى أن السلطة ليست متعالية عن مقتضيات المعرفة بدعوى تحقيق الموضوعية والحياد. إن المثقف، حين ينتج المعرفة فإنه ينتج سلطة المعرفة، وإذا كان الأمر كذلك، فلا يمكن تخلص الحقيقة من كل سلطة، لأن الحقيقة ذاتها سلطة، فسلطة الطبيب، وفق هذا القول، مرتبطة بالمعرفة الطبية وسلطة الأكاديمي مرتبطة بالمعرفة التي بحوزته.



إن المثقف، حين ينتج المعرفة فإنه ينتج سلطة المعرفة، وإذا كان الأمر كذلك، فلا يمكن تخلص الحقيقة من كل سلطة، لأن الحقيقة ذاتها سلطة، فسلطة الطبيب، وفق هذا القول، مرتبطة بالمعرفة الطبية وسلطة الأكاديمي مرتبطة بالمعرفة التي بحوزته

لقد سعى « فوكو » إلى رصد تقنيات السلطة وآلياتها واستراتيجيتها، هذا العمل الأركيولوجي دفع « جيل دو لوز » إلى تقديم « فوكو » على أنه: «حفار قبور ينبش في التاريخ وما تراكم فيه من طبقات للظفر بالمهمش والمنبوذ الشاذ الذي يختلف عن القاعدة والمختلف الذي يأبى أن يسير في أفق النظام».

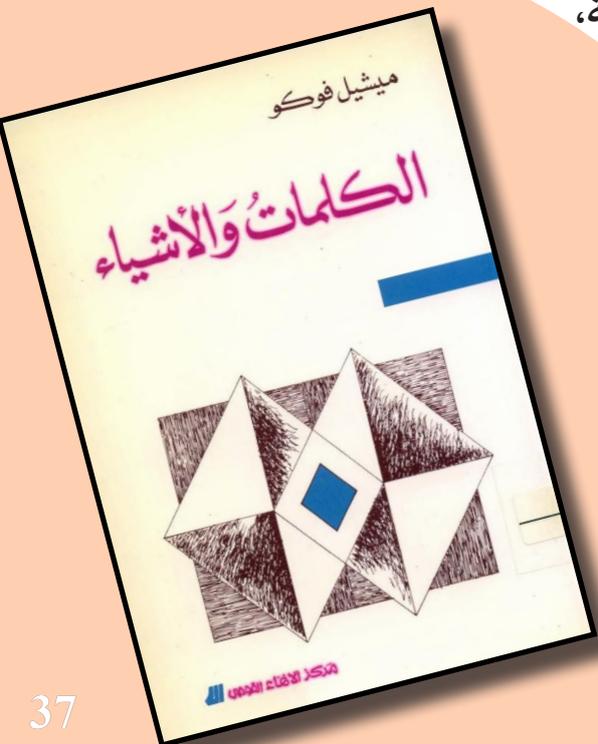
كان يتضح أن فيلسوفين كبيرين، هما «نيتشه» و «هايدغر»، كانا الأكثر تأثيراً على تفكير فوكو:

• الأول (نيتشه): يؤكد أن السلوك الإنساني تقوده إرادة القوة وأن القيم التقليدية فقدت سيطرتها (سلطتها) على المجتمع.

• والثاني (هايدغر): ينتقد من جهته ما يدعوه بـ « فهمنا التكنولوجي الموحد (المشترك) للذات ».

إن المؤلف الذي يعتبر الأهم والأكثر اكتمالاً لميشال فوكو هو « الكلمات والأشياء والأشياء » (1966) أنجز فيه تصوراً جديداً لعلم التاريخ بإعلانه فيه المفهومين الرئيسيين لفكره وهما:

* مفهوم التكوين الاستدلالي والتكوين البنيوي Formation discursive, constitutive المكوّن لرؤية الإنسان لنفسه ولمفاهيمه الخاصة،



* القطيعة الإيبستيمولوجية وهي قطيعة جذرية تطبع زوال الرؤية السابقة للأشياء وظهور تكوين استدلاي جديد. وهو يعمق هذه المفاهيم في مؤلفه « أركيولوجيا المعرفة » (1969)

أمّا الأركيولوجيا في المستوى الميكروفيزيائي فهي تحفر في مستوى ما تهدف إليه مؤسسات السيطرة والرقابة على الجسد الفردي والجسد الاجتماعي وهي مؤسسات سلطوية تتوزع بينها الأدوار والمهام للتوجيه والتطبيق وهي تنجز، في نسق مترابط من دمج لهذه الوظائف، ولذلك فإنّ فهم السلطة بهذا المعنى يستوجب ضرورة فهم الهياكل السلطوية الأخرى الميكروفيزيائية وكان على « فوكو » دراسة المؤسسات الشمولية ومؤسسات السجن والعزل الانفرادي، وفي سعيه لتخليص مفهوم المؤسسة بصفة عامّة ومفهوم السلطة من الرّصيد المفاهيمي التاريخي وربطه بمفاهيم العنف والإكراه والتّعذيب، فلكي يحقّق نجاحا جديدا يضاف إلى رصيد الحداثة الغربية، فعملية التفكيك والحفر في الجذور يكون الرّهان الأساسي من ورائها هو الكشف عن آليات اشتغالها وتجلياتها، أمّا هذا المنهج الأركيولوجي في منهجه والجينالوجي في أهدافه فنتائجته تمثلت في رصد المفاهيم المبدئية، فالسلطة أصبحت تعني، عند « فوكو »، علاقات القوى المتعدّدة المجاورة أو المحايثة لمجال تمظهرها، والسلطة تصبح، تبعا لهذا السياق، هي استراتيجية هذه القوى التي تتشكّل في مؤسسات أجهزة الدولة.



السلطة أصبحت تعني، عند «فوكو»، علاقات القوى المتعدّدة المجاورة أو المحايثة لمجال تمظهرها، والسلطة تصبح، تبعا لهذا السياق، هي استراتيجية هذه القوى التي تتشكّل في مؤسسات أجهزة الدولة.

هل تحدث عملية لقلب مفاهيمي فيكون تخليص مفهوم المؤسسة ومفهوم السلطة من الرّصيد المفاهيمي للعنف والإكراه والتّعذيب وربطه بالرّصيد المفاهيمي للمجاورة والمحاينة؟ هل لأجل ذلك أنشئ راهنيا نمط الديمقراطية التشاركية؟





المؤلف

* نعمان العش أصيل مدينة صفاقس والمولود بها بتاريخ 28 ماي 1964.
* أستاذ للفلسفة مباشر بأحد المعاهد الثانوية بصفاقس، وهو الحاصل على الإجازة في الفلسفة وعلى شهادة الماجستير المتخصص في الفلسفة السياسية المعاصرة.
* الأستاذ نعمان العش بصدد إنجاز شهادة الدكتوراه في نفس الاختصاص، ولديه أعمال غير منشورة:

- أركيولوجيا المواطنة

- الحرّية والعنف في « أصول الكليانية » لحنّه أرندت

- Le Temps, l'Être et la Conscience : Etude Phénoménologique -

* الأستاذ نعمان العش متزوج وأب لابنين يباشران التّعليم في المعاهد الثّانوية.
* سبق للمؤلف أن ساهم في الكتابة الصحفية خلال الفترة 1981 - 1991 ونشط في عمق مؤسّسات المجتمع المدني منها المشاركة في قيادة منظمّة طلابية (الاتحاد العام التونسي للطلبة) والمساهمة في بعض فعاليات الاتّحاد العام التونسي للشّغل منذ سنة 1988 زمن الانقلاب على هياكله وقيادته. له متابعات لأنشطة المهندسين والأطباء والمحامين والحقوقيين عبر مؤسّساتهم الاجتماعية الممثلة وبنفس القدر كان له تواصل مع ممثلي الحركات الطلابية العربية والدّولية تحقيقا لتواصل كان تعاونيا وتضامنا ضمن نسق رؤية شرّعت في مرحلة التسعينات من القرن العشرين لتدويل نضال الشّعوب بمختلف شرائحهم لمواجهة مخاطر الاستبداد والأوتوقراطية وتغلغل الفكر الكلياني المهيمن.

* عضو الهيئة العلميّة لمنتدى الفارابي للدراسات والبدائل.

* له العديد من المقالات الصادرة بمجلة الإصلاح .

كتاب
الإصلاح

العدد الأول - أفريل 2015